

المحكمة

قانون العقوبات

وفقاً للتقرير الذي أرسلت عليه حتى أبريل سنة ١٩٨٢
والشريعات المكتملة

يشمل هذا الملحق القوانين الآتية :

- العقوبات وتعديلاته ●
- ضمان حرية المواطنين ●
- الوحدة الوطنية ●
- حماية الجبهة الداخلية ●
- الاحداث ●

١٩٨٣

المحامة

قانون الحقوق

وفقاً للتفصيل التي أدغلت عليه حتى أبريل سنة ١٩٨٣
والشروعات المكتملة

يشمل هذا الملحق القوانين الآتية :

- العقوبات وتعديلاته
- ضمان حرية المواطنين
- الوحدة الوطنية
- حماية الجبهة الداخلية
- الاحداث

العقوبة شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ،
ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ، ولا عقاب الا على الاعمال
اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

مادة ٦٦ من الدستور الدائم

قانون العقوبات



قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
باصدار قانون العقوبات (١)

قرر مجلس (الشعب) (٢) القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام
المحاكم الاهلية ، وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة ،
ويستعاض عنهما بقانون العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وان ينشر في
الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى عابدين في ٢٣ جمادى الاولى ١٣٥٦ (٣١ يوليو
١٩٣٧) .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٧١ الصادر في ٥ اغسطس ١٩٣٧ .

(٢) معذلة بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ .

قانون العقوبات

الكتاب الاول

أحكام عامة

الباب الاول

قواعد عمومية

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

مادة ٢ — تسرى أحكام هذا القانون أيضا على الأشخاص الآتى ذكرهم :

اولا : كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى .

ثانيا : كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(أ) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه فى البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .

(ب) جناية تزوير مما نص عليه فى المادة ٢٠٦ من هذا القانون .

(ج) (١) جناية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه فى المادة ٢٠٢ أو جناية ادخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة الى مصر أو

اخراجها منها أو نرويجهها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر .

مادة ٣ — كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

مادة ٤ — لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل في الخارج الا من النيابة العمومية .

ولا يجوز اقامتها على من يثبت ان المحاكم الاجنبية براته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .

مادة ٥ — يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

واذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية .

غير انه في حالة قيام اجراءات الدعوى او صدور حكم بالادانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى او تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

مادة ٦ — لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض .

مادة ٧ — لا تظل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء .

مادة ٨ — تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المفصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

الباب الثانى

أنواع الجرائم

مادة ٩ — الجرائم ثلاثة أنواع :

الاول : الجنایات .

الثانى : الجنح .

الثالث : المخالفات .

مادة ١٠ — الجنایات هى الجرائم المعاقب عليها بالمقتوبات الآتية :

اعدام .

الاشغال الشاقة المؤبدة .

الاشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

مادة ١١ (١) — الجرح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس .

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

مادة ١٢ (٢) — المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

الباب الثالث

العقوبات

القسم الاول

العقوبات الاصلية

مادة ١٣ — كل محكوم عليه بالاعدام يشنق .

مادة ١٤ — عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في اشق الاشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة او المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة .

ولا يجوز ان تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ، ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

مادة ١٥ - يقضى من يحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .

مادة ١٦ - عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية ، وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

مادة ١٧ - يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور .

مادة ١٨ - عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاثة سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

ولكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج

السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة ١٩ — عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة .

مادة ٢٠ (١) — يجب على القاضي ان يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فاكتر ، وكذلك في الاحوال الاخرى المعينة قانونا .

وفي كل الاحوال الاخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

مادة ٢١ — تبدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم ان يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ ، مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي .

مادة ٢٢ (٢) — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بلن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم .

ولا يجوز ان تقل الغرامة عن مائة قرش ولا ان يزيد حدها الاقصى في الجنع على خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة .

(١) للفقرة الثانية من هذه المادة ملغاة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٢٣ (١) — اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه
الا بغرامة وجب ان ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل
يوم من ايام الحبس المذكور .

واذا حكم عليه بالحبس وبالعقوبة معا ، وكانت المدة التي
قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم
به وجب ان ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم
من ايام الزيادة المذكورة .

القسم الثانى

العقوبات التبعية

مادة ٢٤ — العقوبات التبعية هى :

(اولا) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في
المادة ٢٥ .

(ثانيا) العزل من الوظائف الامرية .

(ثالثا) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .

(رابعا) المصادرة .

مادة ٢٥ — كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان
المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(اولا) القبول في اى خدمة في الحكومة مباشرة او بصفة
متعهد او ملتزم أيضا كانت اهمية الخدمة .

(ثانيا) التحلى برتبة او نيشان .

(ثالثا) الشهادة امام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

(رابعا) ادارة اشغاله الخاصة بأمواله واملاكه مدة اعتقاله ويعين قيما لهذه الادارة تقره المحكمة ، فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك . ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا من ذاته . وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الانراج عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

(خامسا) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو المحلية أو اى لجنة عمومية .

(سادسا) صلاحيته أبدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خبرا أو شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة .

مادة ٢٦ — العزل من وظيفة امرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء أكان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة

امرية ولا ينيله أى مرتب مدة يقدرها الحكم . وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة .

مادة ٢٧ — كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

مادة ٢٨ — كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الاحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون او لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٤ و ٣٦٦ و ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضى أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة .

مادة ٢٩ — يترتب على مراقبة البوليس التزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك المراقبة ، ومخالفة احكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

مادة ٣٠ — يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التى استعملت أو التى من

شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم .

مادة ٣١ — يجوز فيها عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الامرية ومراقبة البوليس والمصادرة ، وذلك فى الاحوال المنصوص عليها قانونا .

القسم الثالث

تعدد العقوبات

مادة ٣٢ — اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

واذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم .

مادة ٣٣ — تتمدد العقوبات المتيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ .

مادة ٣٤ — اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتى :

(أولا) الاشغال الشاقة .

(ثانيا) السجن .

(ثالثا) الحبس مع الشغل .

(رابعا) الحبس البسيط .

مادة ٣٥ — تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كلى عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة .

مادة ٣٦ — اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من اجل واحدة منها وجب ان لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو فى حالة تعدد العقوبات وان لا تزيد مدة السجن او مدة السجن والحبس على عشرين سنة وان لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

مادة ٣٧ — تتعدد العقوبات بالفرامة دائما .

مادة ٣٨ — تتمدد عقوبات مراقبة البوليس ، ولكن لايجوز ان تزيد مدتها كلها على خمس سنين .

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة

مادة ٣٩ — يعد فاعلا للجريمة :

(أولا) من يرتكبها وحده او مع غيره .

(ثانيا) من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال فيأتى عمدا عملا من الاعمال المكونة لها .

ومع ذلك اذا وجدت احوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

مادة ٤٠ — يعد شريكا في الجريمة .

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من اعطى الفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو اى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

مادة ٤١ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص .

ومع هذا :

(أولا) لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال .

(ثانيا) اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التى يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه كقصد الشريك منها أو علمه بها .

مادة ٤٢ — اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الاباحة او لعدم وجود القصد الجنائي أو لاحوال خاصة فيه وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا .

مادة ٤٣ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعتمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتدريس أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

مادة ٤٤ — اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد ، خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

مادة ٤٤ مكررا (١) — كل من اخفى اشياء مسروقة او متحصلة من جنابة او جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

واذا كان الجاني يعلم ان الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

الباب الخامس

الشروع

مادة ٤٥ — الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة او جنحة اذا اوقف أو خاب اثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .

ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك .

مادة ٤٦ (١) — يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك :

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .
بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية بالاشغال الشاقة المؤبدة .

بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو الحبس اذا كانت عقوبة الجناية بالاشغال الشاقة المؤقتة .

بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو الحبس اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

مادة ٤٧ — تعين قانونا الجنع التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب السادس

الاتفاقات الجنائية

مادة ٤٨ — يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فاكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء لكان الغرض منه جائزا

أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه .

وكل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس .

وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تداخل في إدارة حركته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الاولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية .

ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق الا ارتكاب جنسية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنسية أو الجنحة .

ويعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي ، وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جنسية أو جنحة ، وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فإذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار بمجلا الى ضبط الجناة الآخرين .

الباب السابع

العمود

مادة ٤٩ — يعتبر عائدا :

لولا : من حكم عليه بعقوبة جنسية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنسية أو جنحة .

ثانيا : من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .

ثالثا : من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقبل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .
وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة .

مادة ٥٠ — يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة فانونا بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

مادة ٥١ — إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين متتبعتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات ، فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق احكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ (١) — اذا توافر العود طبقا لاحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الاجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة وبواعثها ومن احوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة .

ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع في المؤسسة على ست سنوات .

مادة ٥٣ (٢) — اذا سبق الحكم على العائد بالاشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتاد الاجرام ، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل المشار اليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع في هذه الحالة على عشر سنوات .

مادة ٥٤ — للقاضي ان يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكاب جريمة من المنصوص

عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ ، ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من النصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة .

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الاحكام على شرط

مادة ٥٥ — يجوز للمحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة اذا رأت من اخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون . ويجب أن تبين في الحكم اسباب ايقاف التنفيذ .

ويجوز أن يجعل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

مادة ٥٦ (١) — يصدر الامر بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

ويجوز الفأؤه :

١ — اذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر على فعل ارتكبه قبل الامر بالايقاف أو بعده .

٢ — اذا ظهر في خلال هذه المدة ان المحكوم عليه صدر ضده تبيل الايقاف حكم كالمخصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

مادة ٥٧ — يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي امرت بايقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

واذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف التنفيذ جاز أيضا ان يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي تختت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية .

مادة ٥٨ — يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

مادة ٥٩ — اذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالفائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، ويعتبر الحكم بها كإن لم يكن .

الباب التاسع

أسباب الإباحة وموانع العقاب

مادة ٦٠ — لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة .

مادة ٦١ — لا عقاب على من ارتكب جريمة الجائنه الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس

على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في خطوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

مادة ٦٢ — لا عقاب على من يكون فاقداً للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

أما لجنون أو عاهة في العقل .

وأما لغيوبة ناشئة من عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها .

مادة ٦٣ — لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أمري في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

ثانياً : إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

الباب العاشر

المجرمون الاحداث

المواد من ٦٤ حتى ٧٣ ألغيت بالقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ الصادر بشأن الاحداث ومنشور بهذا الملحق .

الباب الحادى عشر

العفو عن العقوبة والعفو الشامل

مادة ٧٤ - العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها ، أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٥ - إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .
وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٦ - العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة .

ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

الكتاب الثاني
الجنايات والجنح المصرة بالمصلحة العمومية
وبيان عقوبتها
الباب الاول
الجنايات والجنح المصرة بأمن الحكومة
من جهة الخارج (١)

مادة ٧٧ — يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي الى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها .

مادة ٧٧ (١) — يعاقب بالاعدام كل مصري التحق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة فى حالة حرب مع مصر .

مادة ٧٧ (ب) — يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخاير معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عذائية ضد مصر .

مادة ٧٧ (ج) — يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية معادية أو تخاير معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها فى عملياتها الحربية أو للاضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية .

مادة ٧٧ (د) — يعاقب بالسجن اذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم . وبلاشغال الشاقة المؤقتة اذا ارتكبت فى زمن حرب :

١ — كل من سعى لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون

لمصلحتها أو تخاير معها أو معه وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى .

٢ — كل من أظف عمداً أو أخفى أو اختلس أو زور أوراقاً أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بآية مصلحة قومية أخرى .

فإذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى أو بقصد الاضرار بمصلحة قومية لها كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة فى زمن السلم والاشغال الشاقة المؤبدة فى زمن الحرب .

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون بأى حال على جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .

مادة ٧٧ (هـ) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة اجنبية فى شأن من شئون الدولة فتعتمد اجراءها ضد مصلحتها .

مادة ٧٧ (و) — يعاقب بالسجن كل من قام بغير اذن الحكومة بجمع الجند او قام بعمل عدائى آخر ضد دولة اجنبية من شأنه تعريض الدولة المصرية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية فاذا ترتب على الفعل وقوع الحرب أو قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٧٨ — كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبيل أو اخذ ولو بالواسطة من دولة اجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقوداً أو آية منفعة أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية يعاقب بالاشغال المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به إذا كان الجانى موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن حرب .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من أعطى أو عرض أو وعد بشيء مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

ويعاقب بنفس العقوبة أيضا كل من توسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .

وإذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب .

مادة ٧٨ (أ) — يعاقب بالاعدام كل من تدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده .

مادة ٧٨ (ب) — يعاقب بالاعدام كل من حرّض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة أية دولة اجنبية أو سهل لهم ذلك وكل من تدخل عمدا بأية كيفية في جمع الجند أو رجال أو اموال أو مؤن أو عتاد أو تدبير شيء من ذلك لمصلحة دولة في حالة حرب مع مصر .

مادة ٧٨ (ج) — يعاقب بالاعدام كل من سهل دخول العدو في البلاد أو سلمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات أو وسائل أو مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك أو خدمة بلن نقل اليه أخبارا أو كان له مرشدا .

مادة ٧٨ (د) - يعاقب بالاشغال المؤبدة أو المؤقتة كل من أعان عمدا العدو بلية وسيلة أخرى غير ما ذكر في المواد السابقة .

ويعاقب بالسجن كل من أدى لقوات العدو خدمة مما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لشخص عينه لذلك سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وسواء اكانت المنفعة أو الفائدة مادية أو غير مادية .

مادة ٧٨ (هـ) - يعاقب بالاشغال المؤبدة كل من ائلف أو عيب أو عطل عمدا أسلحة أو سفنا أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو ادوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل في ذلك ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أساء عمدا صنعها أو اصلاحها وكل من أتى عمدا عملا من شأنه ان يجعلها غير صالحة ولو مؤقتا للانتفاع بها فيما أعدت له أو أن يفتش عنها حادث .

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

مادة ٧٨ (و) - اذا وقع أحد الاعمال المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة بسبب اعمال أو تقصير تكون العقوبة السجن .

فاذا وقعت الجريمة في زمن حرب تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة . وتكون العقوبة الاشغال المؤبدة اذا ترتب عليها تعطيل العمليات العسكرية (١) .

مادة ٧٩ - كل من قام في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر الى بلد معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل خمسة امثال قيمة الاشياء المصدرة أو المستوردة على الا تقل الغرامة عن الف جنيه .

ويحكم بمصادرة الاشياء محل الجريمة فان لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الاشياء .

مادة ٧٩ (١) - يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تجاوز عشرة الاف جنيه كل من باشر في زمن الحرب افعالا تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة مع رعايا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو ممثليه ايا كانت اقامتهم أو مع هيئة أو فرد يقيم فيها .

ويحكم بمصادرة الاشياء محل الجريمة فان لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الاشياء .

مادة ٨٠ - يعاقب بالاعدام كل من سلم لدولة اجنبية أو لاحد ممن يعملون لمصلحتها أو افشئ اليها أو اليه بنية صورة وعلى أي وجه وبنية وسيلة سرا من اسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بنية طريقة الى الحصول على سر من هذه الاسرار بقصد تسليمه أو افشائه لدولة اجنبية أو لاحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك كل من اتلف لمصلحة دولة اجنبية شيئا يعتبر سرا من اسرار الدفاع أو جعله غير صالح لان ينتفع به .

مادة ٨٠ (١) - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه .

١ — كل من حصل بأى وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد : ولم يقصد تسليمه أو افشاءه لدولة اجنبية أو لاحد ممن يعملون لمصلحتها .

٢ — كل من اذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد .

٣ — كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو اذاعته .

وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (ب) — يعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (ج) — يعاقب بالسجن كل من اذاع عمدا في زمن الحرب اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد الى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله الحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو اثارة الفرع بين الناس أو اضعاف الجسد في الامة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية .

مادة ٨٠ (د) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا

تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل مصرى اذاع عمدا فى الخارج اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة حول الاوضاع الداخلىة للبلاد ، وكان من شأن ذلك اضعاف الثقة المالية بالدولة او هيبتها واعتبارها او باثر باية طريقة كانت نشاطا من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد .

وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

مادة ٨٠ (هـ) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

١ — كل من طار فوق الاراضى المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة .

٢ — كل من قام بأخذ صور او رسوم او خرائط لمواضع او اماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة .

٣ — كل من دخل حصنا او أحد منشآت الدفاع او معسكرا او مكانا خيما او استقرت فيه قوات مسلحة او سفينة حربية او تجارية او طائرة او سيارة حربية او ترسانة او أى محل حربى او محلا او مصنعا يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ، ويكون الجمهور ممنوعا من دخوله .

٤ — كل من أقلم او وجد فى المواضع والاماكن التى حظرت السلطات العسكرية الاقامة او التواجد فيها .

فاذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب او باستعمال وسيلة من وسائل الخداع او الغش او التخفى او اخفاء الشخصية او الجنسية او المهنة او الصفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمسة سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفى حالة اجتماع هذين الطرفين تكون العقوبة السجن .

ويعاقب بالمعقوبات نفسها على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم .

مادة ٨٠ (و) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سلم لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها بآية صورة وعلى اى وجه وبآية وسيلة اخبارا أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوما أو صوراً أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو اذاعته .

مادة ٨١ — يعاقب بالسجن كل من اخل عمدا في زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد توريد أو اشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم أو ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد ، ويسرى هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبايعين اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام راجعا الى فعلهم .

وإذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالدفاع عن البلاد أو بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الاعدام .

ويحكم على الجانى في جميع الاحوال بغرامة مساوية لقيمة ما احدثه من ضرر بالموال الحكومة أو مصالحها على الا تقل عما دخل نمته نتيجة الاخلال أو الغش (١) .

الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ١٧٧ ، ٧٧ ب ، ٧٧ ج ، ٧٧ د ، ٧٧ هـ ، ٧٨ ، ١٧٨ ، ٧٨ ب ، ٧٨ ج ، ٧٨ د ، ٧٨ هـ ، ٨٠ أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه .

ويعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة كل من حرض على اتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته ، ومع ذلك اذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة الى الغرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالحبس كل من دعا آخر الى الانضمام الى الاتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

مادة ٨٢ (ج) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سهل باهماله أو بتقصيره ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ١٧٧ ، ٧٧ ب ، ٧٧ ج ، ٧٧ د ، ٧٧ هـ ، ٧٨ ، ١٧٨ ، ٧٨ ب ، ٧٨ ج ، ٧٨ د ، ٧٨ هـ ، ٨٠ .

فاذا وقع ذلك في زمن الحرب أو من موظف عام أو شخص نوى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ضوعفت العقوبة .

مادة ٨٣ - في الجنايات المنصوص عليها في هذا الباب يجوز للمحكمة في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٧٩ (أ) من هذا القانون أن تحكم فضلا عن العقوبات المقررة لها بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

مادة ٨٣ (أ) - تكون العقوبة الاعدام على أية جريمة مما نص عليه في الباب الثانى من هذا الكتاب اذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو اذا وقعت في زمن الحرب بقصد اعانة العدو أو الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور.

وتكون العقوبة الاعدام ايضا على أية جنابة ، او جنحة منصوص عليها في هذا الباب متى كان قصد الجانى منها اعانة العدو او الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

مادة ٨٤ — يعاتب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يسارع الى ابلاغه الى السلطات المختصة ، وتضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجانى وأصوله وفروعه .

مادة ٨٤ (١) — يعنى من العقوبات المقررة للجرائم المشار اليها في هذا الباب كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات الادارية او القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين او على مرتكبى جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

مادة ٨٥ — يعتبر سرا من اسرار الدفاع :

١ — المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها الا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع من البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء الأشخاص .

٢ — الاشياء والمكتابات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الاشياء التى يجب

لمصلحة الدفاع عن البلاد الايام بها الا من نياط بهم حفظها
او استعمالها والتي يجب أن تبقى سرا على من عداهم خشية
أن تؤدي الى افشاء المعلومات مما اشير اليه في الفقرة السابقة .

٣ — الاخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها
وتحركاتها وعتادها وتموينها وافرادها ، وبصفة عامة كل ماله
مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر
اثن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره او اذاعته .

٤ — الاخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي
تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب او تحقيقها
او محاكمة مرتكبيها ومع ذلك فيجوز للمحكمة التي تتولى المحاكمة
أن تأذن باذاعة ما تراه من مجرياتها .

مادة ٨٥ (١) — في تطبيق احكام هذا الباب .

(١) يقصد بعبارة (البلاد) الاراضى التي للدولة المصرية
عليها سيادة او سلطان .

(ب) يعتبر موظفا عاما او ذا صفة نيابية عامة او مكلفا
بخدمة عامة ولو لم يحصل على الاوراق او الوثائق او الاسرار
اثناء تادية وظيفته او خدمته او بسببها وكذلك من زالت عنه
الصفة قبل ارتكابها سواء كان قد حصل على الاوراق او
الوثائق او الاسرار اثناء قيام الصفة او بعد انتهائها .

(ج) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم حسالة
الحرب ويعتبر من زمن الحرب الفترة التي يحدق فيها خطر
الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا .

(د) تعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف
لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تبسط احكام هذا
الباب او بعضها على الافعال المنصوص عليها فيه حين ترتك
ضد دولة شريكة او حليفة او صديقة .

الفصل الثاني

الجنايات والتجنح النضرة بالحكومة من جهة الداخل

مادة ٨٦ (١) — ألغيت .

مادة ٨٧ (٢) — يعاقب بالاشغال المؤبدة أو المؤقتة كل من
— تولي السلطة طلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى
أو شكل الحكومة ، فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب
بالاعدام من ألف العصابة ، وكذلك من تولي زعامتها أو تولي
قيادتها .

مادة ٨٨ (٣) — ألغيت .

مادة ٨٩ — يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت
طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في
تنفيذ القوانين ؛ وكذلك كل من تولي زعامة عصابة من هذا
النوع ؛ أو تولي فيها قيادة ما .

أما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم
ينقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة .

(١) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٨٩ مكرر - كل من خرب عمدا بأي طريقة احدى وسائل الانتاج أو أموالا ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت الجريمة فى زمن الحرب .

ويدعم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى خربها .

ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المخرمين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائى فيها (١) .

مادة ٩٠ (٢) - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنين كل من خرب عمدا مبان أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو جمعيات معتبرة قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا وقعت الجريمة فى زمن هياج أو فتنة بقصد أحداث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى .

وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً فى تلك الاماكن .

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) عطلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

ويحكم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء
التي خربها .

مادة ٩٠ مكررا (١) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او
المؤقتة كل من حاول بالقوة احتلال شىء من المبانى العامة او
المخصصة لمصالح حكومية او لمرافق عامة او لمؤسسات ذات نفع
عام .

فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من
الف العصابة . وكذلك من تولى زعامتها او تولى فيها قيادة ما .

مادة ٩١ — يعاقب بالاعدام كل من تولى لغرض اجرامى
قيادة فرقة او قسم من الجيش او قسم من الاسطول او سفينة
حربية او طائرة حربية او نقطة عسكرية او ميناء او مدينة بغير تكليف
من الحكومة او بغير سبب مشروع ، ويعاقب كذلك بالاعدام كل
من استمر رغم الامر الصادر له من الحكومة فى قيادة عسكرية
ايا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح او مجتمعة
بعد صدور امر الحكومة بنسريحتها .

مادة ٩٢ (٢) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص
له حق الامر فى افراد القوات المسلحة او البوليس طلب اليهم
او كلفهم العمل على تعطيل اوامر الحكومة اذا كان ذلك لغرض
اجرامى ، فاذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ اوامر الحكومة
كانت العقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة ، اما من
دونه من رؤساء العساكر او قوادهم الذين اطاعوه فيعاقبون
بالاشغال الشاقة المؤقتة .

(١) مضافة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٩٣ (١) — يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو تولى فيها قيادة ما وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الاراضي أو الاموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات .

ويعاقب من عدا هؤلاء من افراد العصابة بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٩٤ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من ادار حركة العصابة المذكورة في المادة السابقة أو نظمها أو اعطاها أو جلب اليها اسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو يعث اليها بمؤونات أو دخل في مخابرات اجرامية بأى كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو مديريها . وكذلك كل من قدم لها مساكن أو محلات يأوون اليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم .

مادة ٩٥ (٢) — كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض اثر .

مادة ٩٦ (٣) — يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، من هذا القانون أو اخذاها وسيلة للوصول

الى الغرض المقصود منه ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من
حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع
على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ ، ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، من هذا القانون
بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك
مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

مادة ٩٧ (١) — كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق
يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من
هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

مادة ٩٨ (٢) — يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع
لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ ، ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون ولم
يبلغه الى السلطات المختصة .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج اى شخص له يد
في ذلك المشروع ولا على اصوله وفروعه .

مادة ٩٨ (١) (٣) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة
لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا
تجاوز الف جنيه كل من انشا أو أسس أو نظم أو ادار جمعيات
أو هيئات أو منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها
من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم
الدولة الاساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى هدم

(١ ، ٢) معلنتان بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) معلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ .

أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل أجنبى يقيم في مصر وكل مصرى ولو كان مقيما في الخارج اذا أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار فرعاً في الخارج لأحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة وكذلك كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في مصر فرعاً لمثل إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات ولو كان مقرها في الخارج .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى جنيهه كل من انضم الى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة في الفقرتين السابقتين أو اشترك فيها بآية صورة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من اتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدم ذكرها لأغراض غير مشروعة أو شجع غيره على ذلك أو ساهل له .

مادة ٩٨ (١) مكرر (١) — يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيهه كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة الى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الأستراكى في الدولة أو الحض على كراهيتها أو الإزدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويج أو تحييد شيء من ذلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه ، اذا كان استعمال القوة او العنف او الارهاب ملحوظا في ذلك .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من انضم الى هذه الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه او اشترك فيها بآية صورة .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من روج بآية طريقة لمناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى في الدولة ، او حرض على كراهية هذه المبادئ او الازدراء بها ، او حبذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة او حرض على مقاومة السلطات العامة ، وكذلك كل من حاز بالذات او بالوساطة او احرز محررات او مطبوعات تتضمن ترويجا وتحبيذا لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكل من حاز او احرز اية وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل او العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع او تسجيل او اذاعة شيء مما فكر .

مادة ٩٨ (ب) (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من روج في الجمهورية المصرية (٢) بآية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظم السياسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او القضاء على طبقة اجتماعية او لقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية او الاقتصادية او لهدم أى نظام من النظم الاساسية

(١) مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ .

(٢) اسم الدولة محل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ .

للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من حبذ بآية طريقة من الطرق الانفعال المذكورة .

مادة ٩٨ (ب) مكررا (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو منظمة ترمى الى غرض من الاغراض المنصوص عليها في المادتين المذكورتين .

مادة ٩٨ (ج) (٢) — كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو مروعا لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة اذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . ثم عدل اسم للدولة

بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ . ثم عدلت المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

لا تزيد على ثمانية جنيه كل من انضم الى الجمعيات أو الهيئات أو الاتحادات المذكورة وكذلك كل محرم مقيم في الجمهورية المصرية انضم أو اشترك بآية صورة من غير ترخيص من الحكومة الى مشكلات مما ذكر يكون مقرها في الخارج .

مادة ٩٨ (د) (١) — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من تعلم أو قبل مباشرة أو بالوساطة بآية طريقة أموالا أو منافع من أى نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٩٨ ، ١٩٨ مكررا ، ٩٨ ب ، ٩٨ ج ، ١٧٤ من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من شجع بطريق المساعدة المالية أو المادية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار اليها في الفقرة السابقة دون أن يكون قاصدا الاثبات مباشرة في ارتكابها .

مادة ٩٨ (هـ) (٢) — تقضى المحكمة في الاحوال المبينة في المواد ١٩٨ ، ١٩٨ مكررا ، ٩٨ ب بطل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة واغلاق امكتتها ، ومصادرة الاموال والامتنعة والادوات والاوراق وغيرها مما يكون قيد استعمال في ارتكاب الجريمة أو اعد لاستعماله فيها أو يكون موجودا في الامكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو انبيات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع ، كما تقضى بمصادرة كل مال يكون متحصلا من الجريمة أو يكون في الظاهر

(١) معلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

(٢) معلة بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ وبالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

داخلا ضمن أملاك المحكوم عليه اذا كانت هناك قرانن تؤدي الى ان هذا المثل هو في الواقع مورد خصص للصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة .

مادة ٩٨ (و) (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه . ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحبيز بالقول أو بالكتابة أو بآلة وسيلة أخرى لافكار متطرفة بقصد اثاره الفتنة أو تحقير أو ازراء أحد الاديان السماوية أو الطوائف المنتمية اليها أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

مادة ٩٩ (٢) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من نجأ الى العنف أو التهديد أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الأمة .

مادة ١٠٠ — لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنة على كل من كان في زمرة العصابات المنصوص عليها في احكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة أو وظيفة وانفصل عنها عند اول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه اذا لم يكن قبض عليه الا بعيدا عن أماكن الاجتماع الثورى بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا فنى هاتين الحالتين لا يعاقب الا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من الجنايات الخاصة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ١٠١ — يعنى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عمن أجرى ذلك الاغتصاب أو اغرى عليه وشاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش .

مادة ١٠٢ — كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرية .

مادة ١٠٢ مكررا (١) — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة أو بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام أو القاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه فى الفقرة المذكورة اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو احرز اية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء مما ذكر .

(١) مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم عدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة

الباب الثاني مكررا

المفرقات (١)

مادة ١٠٢ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من احرز مفرقات او حازها او صنعها او استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك . ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديدھا قرار من وزير الداخلية وكذلك الاجهزة والآلات والادوات التى تستخدم فى صنعها او لانفجارها .

مادة ١٠٢ (ب) - يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسى ، أو تخريب المبانى أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام للاجتماعات العامة أو غيرها من المبانى أو الاماكن المعدة لارتياح الجمهور .

مادة ١٠٢ (ج) - يعاقب بالاشغال المؤبدة كل من استعمل أو شرع فى استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر فاذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام .

مادة ١٠٢ (د) - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من استعمل أو شرع فى استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعويض اموال الغير للخطر .

فاذا أحدث الانفجار ضررا بتلك الاموال كان العقاب الاشغال الشاقة المؤبدة .

(١) اضيف مواد هذا الباب بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ . عدا المادة الاخيرة منها .

مادة ١٠٢ (هـ) — استفتاء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

مادة ١٠٢ (و) (١) — يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار إليها في المادة ١٠٢ (أ) .

الباب الثالث

الرشوة (٢)

مادة ١٠٣ — كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به .

مادة ١٠٣ مكررا (٣) — يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه .

مادة ١٠٤ — كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لكافاته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ووضعت الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون .

(١) مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) عطلت مولد هذا الباب بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ١٠٤ مكررا (١) — كل موظف عمومي طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا او عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته او يعتقد خطأ أو يزعم انه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه او للاخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المراء الثلاثة السابقة حسب الاحوال حتى ولو كان بقصد عدم اتيام بذلك العمل او عدم الامتناع او عدم الاخلال بواجبات الوظيفة .

مادة ١٠٥ (٢) — كل موظف عمومي قبل من شخص ادى له عملا من اعمال وظيفته او امتنع عن اداء عمل من أعمالها او اخل بواجباتها هدية او عطية بعد تمام ذلك العمل او الامتناع عنه او الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافاة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

مادة ١٠٥ مكررا — كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته او امتنع عن عمل من أعمال وظيفته او اخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ١٠٦ — كل مستخدم طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا او عطية بغير علم مخدمه ورضائه لاداء عمل من الاعمال المكلف بها او للامتناع عنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠٦ مكررا — كل من طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا او عطية لاستعمال نفوذ حقيقى او مزعوم للحصول

أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أوامر أو احكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد أو مقاوله أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزاية من أى نوع يعد فى حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان موظفا عموميا وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فى الاحوال الاخرى .

ويعتبر فى حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرافها .

مادة ١٠٦ مكررا (١) (١) — كل عضو بمجلس احدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو باحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم فى احداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم انه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنين ~~وقرأت~~ لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به ولو كان الجانى يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات وظيفته .

ويعاقب الجانى بالعقوبات ذاتها اذا كان الطلب أو القبول أو الاخذ لاحقا لاداء العمل أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد الكفاة على ذلك وبغير اتفاق سابق .

مادة ١٠٧ — يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشى أو الشخص الذى عينه لذلك أو علم به

ووافق عليه ايا كان اسمها ونوعها وسواء اكانت هذه الفائدة
مادية او غير مادية .

مادة ١٠٧ مكررا — يعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة
للمرتشى ومع ذلك يعفى الراشئ او الوسيط من العقوبة اذا اخبر
السلطات بالجريمة او اعترف بها .

مادة ١٠٨ — اذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل
يعاقب عليه القانون بعقوبة اشد من العقوبة المقررة للرشوة
نيعاقب الراشئ والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل
مع الغرامة المقررة للرشوة . ويعفى الراشئ او الوسيط من
العقوبة اذا اخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الاخرى
من المادة ٨ من هذا القانون .

مادة ١٠٨ مكررا — كل شخص عين لاختذ العطفة او الفائدة
او علم بها ووافق عليه المرتشى او اخذ او قبل شيئا من ذلك مع
علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل من سنة وبغرامة
مساوية لقيمة ما اعطى او وعد به وذلك اذا لم يكن قد
توسط في الرشوة .

مادة ١٠٩ (١) — ملغاة .

مادة ١٠٩ مكررا (٢) — من عرض رشوة ولم تقبل منه
يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن
الف جنيه وذلك اذا كان العرض حاصلًا لموظف عام ، فاذا كان

(١) ملغاة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) محللة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

١- مرض. حاصل لا غير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تجاوز مائتي جنيه .

مادة ١٠٩ هـ ثانيا (١) - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينقض بيا قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول .

إذا عتق ذلك من موظف عمومي فيعاقب الجاني بالعقوبة المقررة على غير عينيين المادة ١٠٤ .
إذا كان ذلك بقصد الوساطة لسدى موظف عمومي يعاقب بالعقوبة المقررة على عينيين عليها في المادة ١٠٥ مكررا .

مادة ١١٠ - يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما ينفعه المرامم أو التوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة .

مادة ١١١ - يمد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

- ١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .
- ٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء كانوا منتخبين أو معينين .
- ٣ - المحكمون والخبراء ووكلاء النيابة والمحفون والحراس الشخصيون .

(١) مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة

٤ — الغيت .

٥ — كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

٦ — أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

الفصل الثاني

الاختلاس أثناء العام والعنوان عليه والمقدّم (١)

مادة ١١٢ — كل موظف عام اختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

ويكون العقوبة الاشتغال الشاقة المؤبد في الأحوال الآتية :

(أ) اذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المتدوين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الثقة .

(ب) اذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ١١٣ — كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لأحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ ، أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالاشتغال الشاقة

(١) مراد هذا الباب محلة بالفائز رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ ع

المؤقتة أو السجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة حسب الاحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد احدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت .

مادة ١١٣ مكررا — كل رئيس أو عضو مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت فى حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره . بآية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا تزيد على مائتى جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك .

مادة ١١٤ — كل موظف عام له شأن فى تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ١١٥ — كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه ، أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره ، بدون حق على

ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١١٦ — كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فاخلع عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس .

وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

مادة ١١٦ مكرراً — كل موظف عام أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن .

مادة ١١٦ مكرراً (١) — كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ١١٦ مكررا (ب) (١) — كل من اهمل في صيانة أو استخدام أى مال من الاموال العامة معهود به اليه أو تدخل في صيانتها أو استخدامه في اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات اذا ترتب على هذا الاهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو اصابة أكثر من ثلاث أشخاص .

وتكون العقوبة السجن ، اذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى .

مادة ١١٦ مكررا (ج) — كل من اخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط به مع احدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ أو مع احدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو اذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفشوشة أو فاسدة تنفيذا لاي من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم

يكن في متنوره العلم بالفش أو الفساد ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الاحوال ، المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الفش راجعا الى فعلهم .

مادة ١١٧ — كل موظف عام استخدم سخرة عمالا في عمل لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٦ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الحبس اذا لم يكن الجانى موظفا عاما .

مادة ١١٧ مكررا — كل موظف عام خرب أو اتلف أو وضع النار عمدا في اموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان معهودا بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت احدى هذه الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا أو لاختفاء ادواتها .

ويحكم على الجانى في جميع الاحوال بدفع قيمة الاموال التى خربها أو اتلفها أو أحرقتها .

مادة ١١٨ — فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة أولى ، يعزل الجانى من وظيفته أو تزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ،

١١٣ مكررة فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على الا تقل عن خمسمائة جنيه .

مادة ١١٨ مكررا — مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

- ١ — الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٢ — حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٣ — وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر .
- ٤ — العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لاي سبب آخر .
- ٥ — نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١٨ مكررا (١) — يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها — بدلا من العقوبات المقررة لها — بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد ان كان لها محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

مادة ١١٨ مكررا (ب) — يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها .

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة إذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفترتين السابقتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ مكررا إذا لم يؤد الإبلاغ الى رد المال موضوع الجريمة .

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب إذا أبلغ عنها وادى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها .

مادة ١١٩ — يقصد بالاموال العامة في تطبيق احكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لاحدى الجهات الأنينة أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها .

(أ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

(ب) الهيئات العامة والمؤسسة العامة ووحدات القطاع العام .

(ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

(د) النقابات والاتحادات .

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

(و) الجمعيات التعاونية .

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت

التي تساهم فيها احدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(ح) اية جهة اخرى ينص القانون على اعتبار اموالها من الاموال العامة .

مادة ١١٩ مكررا — يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب .

(ا) القائمون باعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الادارة المحلية .

(ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين او معينين .

(ج) افراد القوات المسلحة .

(د) كل من فوضته احدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت اموالها اموالا عامة طبقا للمادة السابقة .

(و) كل من يقوم بأداء عمل يتحمل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به . ويستوى ان تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر ، طوعية أو جبرا .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق احكام هذا الباب متى وقع العمل اثناء الخدمة أو توافر الصفة .

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها

مادة ١٢٠ (١) — كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضرارا به بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالعقوب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ١٢١ (٢) — كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق وكان ذلك بناء على سبب من الاسباب المذكورة فى المادة السابقة يعاقب بالمعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكررا وبالعزل .

مادة ١٢٢ (٣) — اذا امتنع أحد القضاة فى غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

ويعد ممتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه فى هذا الشأن بالشروط المبينة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص فى القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

(١) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ١٢٣ (١) — يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تلخير تحصيل الاموال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من اذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلا في اختصاص الموظف .

مادة ١٢٤ (٢) — اذا ترك ثلاثة على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان الترك أو الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه ان يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو اذا اضر بمصلحة عامة .

وكل موظف أو مستخدم عمومي ترك عمله أو امتنع عن عمل من اعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الاخلال بانتظامه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

(١) معلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) معلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ . ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

وينضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ (أ) (١) — يعاقب بضلع العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض في ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها .

ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من خرض أو شجع موظفاً أو مستخدماً عمومياً أو موظفين أو مستخدمين عموميين بيلة طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة إذا لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة أو في الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ وبعد على وجه الخصوص من وسائل التحبيذ اذاعة اخبار صحيحة أو كاذبة عن هذه الجرائم باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ .

وفضلاً عن العقوبات المتقدم ذكرها يحكم بالعزل إذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين أو المستخدمين العموميين .

مادة ١٢٤ (ب) (٢) — يعاقب بالعقوبات المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين في العمل باستعمال القوة

(١) معطاة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(٢) معطاة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ .

أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ .

مادة ١٢٤ (ج) (١) — فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاث السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الفئین يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من السلطات الإقليمية أو البلدية أو القروية والأشخاص الذين يندبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة .

مادة ١٢٥ — كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس

الأكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس .

مادة ١٢٦ — كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاستقلال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر .

وإذا مات المجنى عليه يحكم بالمعقوبة المقررة للقتل عمدا .

مادة ١٢٧ (٢) — يعاقب بالسجن كل موظف عام . وكل

(١) معطلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ .

شخص مكلف بخدمة عامة أمر يعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

مادة ١٢٨ (١) — اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٢٩ (٢) — كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث الأساءة بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٣٠ — كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما نكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا من رد الشيء المختصب أو قيمته ان لم يوجد عينا .

مادة ١٣١ — كل موظف عمومى اوجب على الناس عملا فى غير الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصا فى غير الاعمال التى جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس

(١) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بقيمة الاجور المستحقة لن استخدمهم بغير حق .

مادة ١٣٢ (١) — كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن بخس مأكولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الاشياء المأخوذة لمستحقها .

الباب السابع

مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره

مادة ١٣٣ (٢) — من اهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تاديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيهه مصرى .

فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائه وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ١٣٤ — يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الاولى من المادة السابقة اذا وجهت الامانة بواسطة التفграф أو التليفون أو الكتابة أو بالرسم .

مادة ١٣٥ (١) — كل من ازعج احدى السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن اخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو ياخذى هاتين العقوبتين .

وتتضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التى تسببت عن هذا الأزعاج .

مادة ١٣٦ (٢) — كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاطمة بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٣٧ (٣) — واذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

فاذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال اية اسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

(٢٠١) معلقان بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ . ثم عدلت لمقرتها الاولى

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ١٢٧ مكررا (١) — يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٣ و ١٣٦ و ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشر جنيهاً بالنسبة لعقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه فيها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

مادة ١٢٧ مكررا (٢) — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده فاذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين .
وتكون العقوبة السجن في الحالتين اذا كان الجاني يحمل سلاحا .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عشر سنين اذا صدر من الجاني ضرب وجرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا افضى الضرب أو الجرح المشار اليه في الفقرة السابقة الى الموت .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) مسجلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

الباب الثامن

هرب المحبوسين وإخفاء المجانين

مادة ١٣٨ (١) — كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

فإذا كان صادرا على المتهم امر بالتبض عليه وإيداعه فى السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب فى احدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى .

مادة ١٣٩ (٢) — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجنائية ، وإما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٤٠ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سله له أو تفاهل عنه يعاقب طبقا للأحكام الآتية . :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة
الاشغال الشاقة المؤقتة وإذا كان محكوما عليه بالاشغال المؤبدة
أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة
السجن .

وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤١ — كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالتبض
على انسيان ويهمل في الإجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على
الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبة المشعنة في المادة
السايقة بحسب الأحوال المبينة فيها .

مادة ١٤٢ — كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده
عليه أو سله له في غير الأحوال السالفة يعاقب طبقا للأحكام
الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة
الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع ، فإذا كان
محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كين متهما
بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين
إلى سبع .
وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤٣ — كل من أمطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته
على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .
مادة ١٤٤ (١) — كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره
شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا

في حقّه أمر بالقبض عليه ، وكذا كل من أعانه بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالأعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان محكوماً عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الأعدام تكون العقوبة الحبس .
وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده .

مادة ١٤٥ (١) — كل من علم بوقوع جنائية أو جنحة أو كان لديه ما يحمل على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أما بإيواء الجاني المذكور وأما بإخفاء أدلة الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشتغال الشاقة تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشتغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .

مادة ١٤٦ (١) — كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .

الباب التاسع

فك الاختتام وسرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة

مادة ١٤٧ (٢) — إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع ل حفظ محل أو أوراق أو امتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاممالمهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى إن كان هناك حراس .

مادة ١٤٨ (٣) — إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو امتعة لتهم في جنابة أو محكوم عليه في جنابة يعاقب الحارس

الذى وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة
أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ١٤٩ — كل من فك ختمها من الاختتام الموضوعة
لحفظ أوراق أو امتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

فاذا كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن
من ثلاث سنين الى سبع .

مادة ١٥٠ (١) — اذا كانت الاختتام التى صار فكها موضوعة
لامر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد على
سنة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى ، وان
كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
سنة .

مادة ١٥١ (٢) — اذا سرقت أوراق أو سندات أو سجلات
أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست
أو ائلفت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المصدرة لها أو
مسلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب كل من كانت في عهده
بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو
بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه مصرى .

مادة ١٥٢ (٣) — واما من سرق أو اختلس أو ائلف شيئا
مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس .

(١ ، ٢) مصلتان بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) للفقرة الثانية من هذه المادة ملغاة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ١٥٣ — اذا حصل فك الاختام أو سرقة الاوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١٥٤ (١) — كل من اخفى من موظفى الحكومة أو البوستة أو مأموريهما أو فتح مكتباً من المكاتب المسلمة للبوستة أو سبل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى وبالعزل فى الحالين .

وكذلك كل من اخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافاً من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو انشاء أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

الباب العاشر

اختلاس الالقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق

مادة ١٥٥ (٢) — كل من تدخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية ، من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو باذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات احدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس .

مادة ١٥٦ (٣) — كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً للرتبة التى تخوله ذلك أو حمل علانية العلامة

(١) الفقرة الاولى معطاة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢، ٣) مطلقان بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

المميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٥٧ (١) — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى كل من تقلد علانية نشانا لم يمنحه أو لقب نفسه كذلك بلقب من الإقب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق .

مادة ١٥٨ (٢) — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى كل مصرى تقلد علانية بغير حق أو بغير إذن رئيس الجمهورية نشانا أجنبيا أو لقب نفسه كذلك بلقب شرف أجنبى أو برتبة أجنبية .

مادة ١٥٩ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الحادى عشر

الجح المتعلقة بالأديان

تفسير

مادة ١٦٠ (٣) — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :
١- أولًا من كان من مشوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد .

ثانيا — كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

ثالثا — كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

مادة ١٦١ — يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الاديان التي تؤدي شعائرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين ممن الاديان التي تؤدي شعائرها علنا اذا حرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور .

الباب الثاني عشر

اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية

مادة ١٦٢ (١) — كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من المباني أو الاملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الاعمال المعدة للزينة ذات القيمة الفكرية أو الفنية ، وكل من قطع أو أتلف أشجارا مفروسة في الامكن المعدة للعبادة أو في الشوارع أو في المتزهات أو في الاسواق أو في الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى

(١) محلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الاشياء التى
هدمها أو اثلثها أو قطعها .

مادة ١٦٢ مكررا (١) - يعاقب بالسجن كل من تسبب
عمدا فى اتلاف خط من خطوط الكهرباء التى تملكها الحكومة
أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو
ترخص فى انشائها لمنفعة عامة وذلك بقطعه الاسلاك الموصلة
للتيار الكهربائى أو الكابلات أو كسر شيء من العدد أو
الآلات أو عازلات الاسلاك أو اتلاف الابراج أو المحطات أو
الشبكات المتصلة بالخطوط الكهربائية المذكورة أو جعلها
كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت ، بحيث
ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائى ولو مؤقتا .

وإذا حدث فعل من الافعال المشار اليها فى الفقرة السابقة
نتيجة اهمال أو عدم احتراز ، فتكون العقوبة الحبس الذى لا يجاوز
سنة أشهر أو الغرامة التى لا تجاوز خمسمائة جنيه .

وفى جميع الاحوال يجب الحكم بدفع قيمة الاشياء التى اثلثها
المحكوم عليه أو قطعها أو كسرها .

مادة ١٦٢ مكررا (لولا) (٢) - كل من ارتكب فى زمن
هياج أو فتنة فعلا من الاعمال المشار اليها فى الفقرة الاولى من
المادة السابقة ، أو قام بالاستيلاء على أحد مرافق توليد
أو توصيل التيار الكهربائى المذكورة فى الفقرة المشار اليها بالقوة
الجبرية أو بأية طريقة كانت ، بحيث ترتب على ذلك انقطاع
التيار الكهربائى ، وكذا كل من منع قهرا اصلاح شيء مما

(١) مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ . ثم عدلت فقرتها للثانية بالقانون

رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ .

ذكر ، يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة ، فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الاشياء التي اتلفها او قطعها او كسرهما .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

مادة ١٦٣ (١) — كل من عطل المخابرات التلفزيونية او اتلف شيئا من آلاتها سواء باهماله او عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

مادة ١٦٤ (٢) — كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلفزيونية بقطعه الاسلاك الموصلة او كسر شيئا من العدد او عوازل الاسلاك الموصلة او كسر شيئا من العدد او عوازل الاسلاك او القوائم الرافعة لها او باى كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة .

مادة ١٦٥ — كل من اتلف في زمن هياج او فتنة خطا من الخطوط التلفزيونية او اكثر او جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال باى كيفية كانت او استولى عليها بالقوة الاجبارية او بطريقة اخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية او منع توصيل مخابرات اعداد الناس

مما يوجب تعاقبا

(١) معلة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ . ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معلة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ .

وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور .

مادة ١٦٦ — تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة او ترخص بانشائها لمنفعة عمومية .

مادة ١٦٦ مكررا (١) — كل من تسبب عمدا فى ازعاج غيره باساءة استعمال اجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٦٧ — كل من عرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية او المائية او الجوية او عطل سيرها يعاقب بالاشغال المؤقتة او السجن .

مادة ١٦٨ — اذا نشأ عن الفعل المذكور فى المادة السابقة جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ او ٢٤١ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة . اما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٦٩ (٢) — كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية او المائية او الجوية من شأنه تعريض الاشخاص الذين يعملون بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

أما إذا نشأ عنه موت شخص ، أو إصابات بندقية فتكون العقوبة الحبس .

مادة ١٧٠ (١) — كل من نقل أو شرع في نقل مفرقعات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من نقل أو شرع في نقل مفرقعات أو مواد قابلة للاشتعال في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء .

مادة ١٧٠ مكررا (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولا — كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التى يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

ثانيا — كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام .

(١) معطلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ . ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ . ثم عطلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٧١ . ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

الباب الرابع عشر

الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

مادة ١٧١ — كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنائية أو جنحة أو بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا رتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجنائية أو الجنحة بالفعل.

أما إذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضى الاحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيماء علنيا إذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصورة الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع ان يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان .

مادة ١٧٢ — كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى انطرق النصوص عليها فى المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

مادة ١٧٣ (١) — ألغيت .

مادة ١٧٤ — يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيهه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الاعمال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى او على كراهيته او الازدراء به .

(ثانيا) تحبيذ او ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة او بالارهاب او بلية وسيلة اخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية او المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها فى الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها .

مادة ١٧٥ — يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة او على التحول عن اداء واجباتها العسكرية .

مادة ١٧٦ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض باحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن التحريض تكدير السلم العام .

مادة ١٧٧ — يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره باحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن امرا من الامور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون .

مادة ١٧٨ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً مخفوضة أو مثقوشة أو رسوما يدوية أو فوتوغرافية أو اشارات رمزية أو غير ذلك من الاشياء أو الصور عامة اذا كانت مغايرة للاداب العامة .

ولا يعاقب بهذه العقوبة كل من السقارة أو اللصق أو نقل الخمر أو بغيره أو بغيره شيئاً مما تقدم للغرض المذكور ، أو كل من أعلن عنه أو عرضه على انظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة وكذلك من قدمه سرا ولو بالإيجار بقصد افساد الاخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ . وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

خطب مخالفة للاداب : وكل من اغرى علانية على الفجور او نشر اعلانات او رسائل عن ذلك ايا كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من القانون .

مادة ١٧٨ مكررا (١) — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين اصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الاحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفتهم فاعلين اصليين الطابعون والعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين اصليين اذا ساهموا عمدا في ارتكاب الجرح المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

مادة ١٧٨ ثالثا (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صنع او حاز بقصد الاتجار او التوزيع او الايجار او اللصق او العرض صورا من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد سواء كان بمخالفة الحقيقة او باعطاء وصف غير صحيح او بابرار مظاهر غير لائقة او باية طريقة اخرى .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد او صدر او نقل عمدا بنفسه او بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور . وكل من اعلن عنه او عرضه على انظار الجمهور او باعه او اجره او

(١) مضافة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٢ . ومعلقة بالقانون رقم ٢٩ لسنة

عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من تدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالجان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بلية وسيلة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

فإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في ثلثها حكم المادة السابقة .

مادة ١٧٩ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها .

مادة ١٨٠ (٢) — مغلغاة .

مادة ١٨١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

مادة ١٨٢ (٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق باداء وظيفته .

(١) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ . . .

(٢) مغلغاة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ١٨٣ (١) — مغلظة

مادة ١٨٤ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة.

مادة ١٨٥ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفترة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجرمية قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

مادة ١٨٦ (٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

مادة ١٨٧ (٤) — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أموراً من شأنها التأثير في القضاة الذين

(١) مغلظة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) (٤٠٣٠٢) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أموراً من شأنها منع شخص من الانضاء بمعلومات لاولى الامر أو التأثير في الراى العام لصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده .

فإذا كان النشر يقصد أحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٨٨ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كانت تتصل بالمسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت اليقين بحسن نيته .

فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨٨ مكرراً (٢) — ملغاة .

(١) معلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥ . والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .

مادة ١٨٩ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها يعاقب على اعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء عن طلب الشاكي أو باذنه .

مادة ١٩٠ (٢) — في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الاحكام كلها أو بعضها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٩١ — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير امانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

مادة ١٩٢ (١) — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الامة او نشر بغير امانة ويسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجلس المذكور .

مادة ١٩٣ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها .

(ا) اخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراءات في غيبة الخصوم او كانت قد حظرت اذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام او للاداب او لظهور الحقيقة .

(ب) او اخبار بشأن التحقيقات او المرافعات في دعاوى الطلاق او التفريق أو الزنا .

مادة ١٩٣ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين نقط كل من فتح اکتتابا او اعلن عنه باحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات او المصاريف او التضمينات المحكوم بها قضائيا في جنابة او جنحة .

وكذلك كل من اعلن باحدى تلك الطرق قيامه او قيام آخر بالتعويض المشار اليه بعضه كله او عزمه على ذلك .

(١) لمم المجلس منحل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ومحلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) محلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ١٩٥ — مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .

ومع ذلك يعنى من المسئولية الجنائية :

١ — اذا اثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والاوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

٢ — او اذا ارشد فى اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والاوراق لإثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك انه لو لم يتم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة أو لضرر جسيم آخر .

مادة ١٩٦ — فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طريق التمايل الأخرى التى استعملت فى ارتكاب الجريمة قد نشرت فى الخارج وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب ، بصفته فاعلين أصليين ، المستوردون والطابعون فإن تعذر ذلك فالبايعون والموزعون والمصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى انه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

مادة ١٩٧ — لا يقبل من أحد للافلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه فى المواد السابقة ، ان يتخذ لنفسه مبررا

أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

مادة ١٩٨ (١) — إذا ارتكبت جريمة باحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو للتوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذلك الاصول (الكليشات) والالواح والاشجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمومية فوراً فإذا أقرته فعليها أن ترفع الامر الى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتين من وقت الضبط اذا كان المضبوط صحيفة يومية أو اسبوعية وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل الساعة السادسة صباحاً فيعرض الامر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة ، وفي باقى الاحوال يكون العرض في ظرف ثلاثة ايام ويصدر رئيس المحكمة قراره في الحال بتأييد امر الضبط أو بالغاء والامراج على الاشياء المضبوطة وذلك بعد سماع اقوال المتهم الذى يجب اعلانه بالحضور ، ولصاحب الشأن أن يرفع الامر لرئيس المحكمة بعريضة في نفس هذه المواعيد .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة اذا اقتضى الحال بازالة الاشياء التى ضبطت أو التى قد تضبط فيما بعد أو اعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة ان تأمر ايضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالامرين معا على نفقة المحكوم عليه .

فاذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص مسئول عن النشر ان ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالي لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبالفاء الجريدة .

مادة ١٩٩ - اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة اثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الاكثر .

ويصدر الامر بعد سماع اقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الامر بلية طريقة من طرق الطعن .

فاذا كانت موالة النشر المشار اليها في الفقرة الاولى قد جرت بعد احالة القضية للحكم الى محكمة الجنح أو الى محكمة الجنائيات يطلب امر التعطيل من محكمة الجنح أو من محكمة الجنائيات على حسب الاحوال .

ويجوز اصدار امر التعطيل كلما عادت الجريدة الى نشر من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل امر التعطيل اذا صدر اثناء مدة التعطيل امر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

مادة ٢٠٠ — اذا حكم على رئيس تحرير جريدة او المحرر المسئول او الناشر او صاحب الجريدة في جنائية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة او في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٢٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التى تصدر ثلاثة مرات فى الاسبوع او أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الاسبوعية ولمدة سنة فى الاحوال الأخرى .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة فى الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت فى أثناء السنتين التاليتين لصدر حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت فى أثناء السنتين التاليتين لصدر الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى .

مادة ٢٠١ (١) — كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته القى فى أحد أماكن العبادة أو فى محفل دينى مقالة تضمنت قسحاً أو نمسا فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل

عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين فاذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

مادة ٢٠١ مكررا (١) — ملغاة .

الباب الخامس عشر

السكوكات والأزيوف المزورة (٢)

مادة ٢٠٢ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قلّد أو زيف أو زور بلية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ، ويعتبر تزيفا انتقال شيء من معدن العملة أو طلاؤها يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكوت المأنون باصدارها قانونا .

مادة ٢٠٢ مكررا (٣) — يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلّد أو زيف أو زور بلية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأنون باصدارها قانونا .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قلّد أو زيف أو زور عملة تذكارية أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

(١) ملغاة بالمرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) عطلت مواد هذا الباب بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٢٠٣ — يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من ادخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ، وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

مادة ٢٠٣ مكررا — إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الاسواق الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢٠٤ (١) — كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بعيبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

مادة ٢٠٤ (٢) (مكررا أولا) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكوت المالية التي اذن باصدارها قانونا إذا كان من شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو مجرد الهواية صورا تمثل وجهها أو جزءاً من وجه العملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق احكام الفقرتين
السابقتين أوراق البنكوت الاجنبية .

مادة ٢٠٤ مكررا ٢ — يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز
بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد
العملة أو تزيفها أو تزويرها .

مادة ٢٠٤ مكررا ٣ (١) — كل من حبس عن التناول أى عملة
من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو
عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل
فيها ينزع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل
وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة
العملة أو المعادن المضبوطة .

مادة ٢٠٥ (٢) — يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ،
و ٢٠٢ مكررا ٤ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة
بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو
المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

ويجوز للمحكمة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حصل الاخبار
بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره
من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في
النوع والخطورة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) للفترة الاولى معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

الباب السادس عشر

التزوير

مادة ٢٠٦ (١) - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن كل من قلبد او زور شيئا من الاشياء الآتية سواء بنفسه او بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء او ادخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها او تزويرها وهذه الاشياء هي :

أمر جمهورى او قانون او مرسوم او قرار صادر من الحكومة .

خاتم الدولة او امضاء رئيس الجمهورية او ختمه .

اختام او تمغات او علامات احدى المالح او احدى جهات الحكومة .

ختم او امضاء او علامة أحد موظفى الحكومة .

اوراق مرتبات او بونات او سراكى او سندات اخرى صادرة من خزينة الحكومة او فروعها .

تمغات الذهب او الفضة .

مادة ٢٠٦ مكررا (٢) - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة فى المادة السابقة اذا كان محلها اختاما او دمغات او علامات لحدى الشركات المساهمة او احدى الجمعيات التعاونية او النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا او احدى المؤسسات او الجمعيات المعبرة قانونا ذات نفى عام .

(١) مطلة بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ .

(٢) مضادة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين اذا كانت الاختام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بلية صفة كانت .

مادة ٢٠٧ (١) — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختام أو تمغات أو علامات حقيقية لاحدى المصالح الحكومية أو احدى جهات الادارة العمومية أو احدى الهيئات المبينة في المادة السابقة واستعملها استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو خاصة .

مادة ٢٠٨ — يعاقب بالحبس كل من قلّد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأثونة من قبل الحكومة أو احدى البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الاشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

مادة ٢٠٩ — من استحصل بغير حق على الاختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لاحدى الاتواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الاهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢١٠ — الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها

بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

مادة ٢١١ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تاديه وظيفته تزويرا في احكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الامرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع اسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ٢١٢ - كل شخص ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

مادة ٢١٣ - يعاقب ايضا بالاشغال المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

مادة ٢١٤ - من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر .

مادة ٢١٤ مكررا (١) - كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لحدى الشركات المساهمة أو لحدى الجمعيات التعاونية أو

النفقات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت .

مادة ٢١٥ — كل شخص ارتكب تزويرا في محررات احد الناس بواسطة احدى الطرق النساق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

مادة ٢١٦ (١) — كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كحل احدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢١٧ (٢) — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمال احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس .

مادة ٢١٨ (٣) — كل من استعمال تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

مادة ٢١٩ (١) — كل صاحب لوكانسدة أو قهوة أو اود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد في دفاتره الاشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ٢٢٠ (٢) — كل موظف عمومى أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى فضلا عن عزله .

مادة ٢٢١ — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد ان يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

مادة ٢٢٢ (٢) — كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بيانا مزورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى فاذا طلب لنفسه أو لغيره أو اخذ وعدا أو عطية للقيام بشئ من ذلك أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة .

ويعاقب الرائى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ايضا .

(٢٠١) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ . وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٢٢٣ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم .

مادة ٢٢٤ - لا تسرى احكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ على احوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ولا على احوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة .

مادة ٢٢٥ - تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٢٢٦ (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من قرر في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة امام السلطة المختصة بأخذ الإعلام اقوالا غير صحيحة عن الواقع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها او يعلم انها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على اساس هذه الاقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وضبط على الوجه المبين في الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

مادة ٢٢٧ (٢) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من ابدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة

(١) معطلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ . وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

قانونا لضبط عقد الزواج اقوالا انها غير صحيحة أو حرر
أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس
هذه الأقوال أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه
كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم
ان أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

الباب السابع عشر

الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتغراف

مادة ٢٢٨ (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر
وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين
العقوبتين فقط : كل من انخل في بلاد مصر بضائع ممنوع
دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها في الطريق لبيعها
أو عرضها للبيع أو اخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا
على عقوبة أخرى .

مادة ٢٢٩ (٢) - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة
السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع
مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها
الظاهرة علامات وطوابع مصلحتى البوستة والتغرافات المصرية أو
مصالح البوستة والتغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد
متشابهة يسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

(١) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) الفقرتان الثانية والثالثة مضافتان رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ .

ويعتبر في حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم
المجاوبة الدولية البريدية .

ويعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة
ولو كانت غير متداولة أو سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى
هذا الحكم على قسائم المجاوبة الدولية المقلدة .

مادة ٢٢٩ مكررا (١) — كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض
للبيع كتابا أو مصنفا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية
المقررة في المدارس التي تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم
أو إحدى هيئات الإدارة المحلية قبل الحصول على ترخيص
بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه
وبمصادرة الكتاب أو المصنف .

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الاول

القتل والجرح والضرب

مادة ٢٣٠ — كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام .

مادة ٢٣١ — الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها ايذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صانفه سواء كان ذلك القصد مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

مادة ٢٣٢ — الترصد هو تريض الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى ذلك الشخص أو الى ايذائه بالضرب ونحوه .

مادة ٢٣٣ — من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالنسبة إليها كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام .

مادة ٢٣٤ — من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما اذا

كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التظلم من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢٣٥ - المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢٣٦ - كل من جرح أو ضرب احدا عمدا أو اخطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه اغضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ٢٣٧ - من فاحأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هى ومن يزنئ بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ .

مادة ٢٣٨ (١) - من تسبب خطأ فى موت شخص آخر بان كان ذلك ناشئا عن اهماله أو رعوقته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والانتظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة . ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال

الجاني اخلالا جسيما بما تقرضه عليه اصول وظيفته او مهنته
أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطا
الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة
من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من
ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل ومائة أكثر من ثلاثة اشخاص
فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة
كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على
عشر سنين .

مادة ٢٣٩ (١) — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون
اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت
واسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ٢٤٠ — كل من أحدث بغيره جرحا أو ضريا نشأ عنه
قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر
أو فقد احدى العينين أو نشأت عنه أى عاهة مستديمة
يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما
إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد أو
تربص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين .

مادة ٢٤١ (٢) — كل من أحدث بغيره جرحا أو ضريا نشأ
عنه مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على

(١) محلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) محلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ . وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، ولا تجاوز ثلثمائة جنيه مصرى .

أما اذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق اصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة الحبس .

مادة ٢٤٢ (١) — اذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه مصرى .

فان كان صادرا عن سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلثمائة جنيه مصرى .

وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس .

مادة ٢٤٣ — اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال اسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة اشخاص على الاقل توافقوا على التعدي والايذاء فتكون العقوبة الحبس .

مادة ٢٤٣ مكررا (٢) — يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشرة

(١) محلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ . وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ .

يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجرى عليه فيها عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

مادة ٢٤٤ (١) — من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز ثلثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني أخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

مادة ٢٤٥ — لا عقوبة مطلقاً من قتل غيره أو إصابته

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ومعلقة بالقانون رقم ٢٩ لسنة

بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها .

مادة ٢٤٦ (١) - حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص الا فى الاحوال الاستثنائية المبينة بعد ، استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها فى هذا القانون . .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة لرد اى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

مادة ٢٤٧ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن المكون فى الوقت المناسب الى الاحتماء بجلال السلطة العمومية .

مادة ٢٤٨ - لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف ان ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

مادة ٢٤٩ - حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز ان يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الامور الآتية :

(أولا) فعل يخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة .

(ثانيا) اتيان امرأة كرما او هنك عرض انسان بالقوة .

(ثالثا) اختطاف انسان .

مادة ٢٥٠ — حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن
يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الامور
الآتية :

(أولا) فعل من الاعمال المبينة في الباب الثانى من
هذا الكتاب .

(ثانيا) سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات .

(ثالثا) الدخول ليلا فى منزل مسكون او فى أحد ملحقاته .

(رابعا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح
بالفة اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة .

مادة ٢٥١ — لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية
سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن
يكون قاصدا احداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع .
ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جنائية ان يعده معذورا اذا
راى لذلك محلا وان يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة
فى القانون .

مادة ٢٥١ مكررا (١) — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها
فى هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الامداء
فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه
الجرائم بسبق الاصرار والترصد .

الباب الثاني الحريق عمدا

مادة ٢٥٢ - كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المـسـدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما فكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

مادة ٢٥٢ مكررا (١) - كل من وضع النار عمدا في إحدى وسائل الانتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المتصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الخاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت في زمن حرب .

ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى أحرقتها ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء من غير الحرضين على ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد أتمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

مادة ٢٥٣ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو أسواق أو آلات رى أو في غابات أو اجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له .

مادة ٢٥٤ — من أحدث حال وضع النار في احد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له او يعمل بها ذلك بأمر مالكها .

مادة ٢٥٥ — من وضع نارا عمدا في اخشاب معدة للبناء او للوقود او في زرع محصود او في اكوام من قش أو تبن أو في عواد اخرى قابلة للاحتراق عناء كانت لا تزال بالغط أو نقلت الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة باليضايع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتوى على أشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الاشياء ملكا له .

مادة ٢٥٦ — اذا أحدث عمدا حال وضعه النار في احد الاشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ٢٥٦ — وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في اشياء توصيلها للشيء المراد اجزائه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك .

مادة ٢٥٧ — وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الاماكن

المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا
بالاعدام .

مادة ٢٥٨ — ملغاة (١) .

مادة ٢٥٩ — في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الاولى من
المادة ٢٥٥ اذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الاشياء
المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على
الاشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة
الحبس .

الباب الثالث

اسقاط الاحوال وصنع وبيع الاشربة

والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة

مادة ٢٦٠ — كل من اسقط عمدا امرأة حبلى بضرب ونحوه
من انواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦١ — كل من اسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها ادوية
او باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك او بدلائلها عليها سواء كان
برضاها أم لا يعاقب بالحبس .

مادة ٢٦٢ — المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها
او رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها او مكنت غيرها
من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة
تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

(١) ملغاة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٢٦٢ — اذا كان المستط طبييا او جراحا او صيدليا
او قابلة يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦٤ — لا عقاب على الشروع في الإسقاط .

مادة ٢٦٥ — كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة
نشأ عنها مرض او عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام
الواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامة ما نشأ من
الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها او عدم وجوده .

مادة ٢٦٦ (١) — مفساة .

الباب الرابع

هتك العرض وافساد الاخلاق

مادة ٢٦٧ — من واقع انثى بغير رضائها يعاقب بالاشغال
الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

فاذا كان الفاعل من اصول المجنى عليها او من المتولين
تربيتها او ملاحظتها او ممن لهم سلطة عليها او كان خادما بالاجرة
عندها او عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢٦٨ — كل من هتك عرض انسان بالقوة او بالتهديد
او شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .
واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المنكورة لم يبلغ

ست عشر سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢٦٩ — كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان منه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦٩ مكررا (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرص المسارة على الفسق باشارات أو أقوال فإذا عاد الجانى الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الاولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيتها ويستتبع الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ٢٧٠ (٢) — ملغاة .

مادة ٢٧١ (٣) — ملغاة .

مادة ٢٧٢ (٤) — ملغاة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ . ومعطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٨٢ .

(٢) (٣) (٤) ملغاة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

مادة ٢٧٣ — لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

مادة ٢٧٤ — المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

مادة ٢٧٥ — ويعاقب ايضا الزانى بترك المرأة بنفس العقوبة .

مادة ٢٧٦ — الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في محل المخصص للحريم .

مادة ٢٧٧ — كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

مادة ٢٧٨ (١) — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخالفا للحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه مصري .

مادة ٢٧٩ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخالفا للحياء ولو في غير علانية .

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق

وسرقة الاطفال وخطف البنات وهجر العائلة

مادة ٢٨٠ (١) — كل من قبض على أى شخص او حبسه او حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على نوى الشبهة يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ٢٨١ — يعاقب ايضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص اعسار محلا للحبس او الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

مادة ٢٨٢ — اذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزىا بدون وجه حق بزى مستخدمى الحكومة او اتصف بصفة كاذبة او أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ، ويحكم فى جميع الاحوال بالاشتغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عنزه بالتعذيبات البدنية .

مادة ٢٨٣ (٢) — كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة او أخفاه او أبدله بآخر او عزاه زورا إلى غير والفته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

مأما اذا ثبت انه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس
مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

مادة ٢٨٤ (١) - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على
خمسائة جنيه مصرى كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له
حق في طلبه ولم يسلمه اليه .

مادة ٢٨٥ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنة سبع
سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره
على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢٨٦ - اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في
المحل الخالى كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه
أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا
فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

مادة ٢٨٧ (٢) - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه
سبع سنين كاملة وتركه في محل معمر بالآدميين سواء كان ذلك
بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة
شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ٢٨٨ (٣) - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلا ذكرا
لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره
غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٨٩ (١) — كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى عشر . فان كان المخطوف انثى فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٩٠ (٢) — كل من خطف بالتحيل أو الاكراه انثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالاعدام اذا اقترنت بها جريمة موافقة المخطوفة بغير رضاها .

مادة ٢٩١ — اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

مادة ٢٩٢ (٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد الى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه وكذلك أى الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضنته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحيل أو اكراه .

مادة ٢٩٣ (٤) — كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفا بدفع نفقة لزوج أو أقاربه أو اصهاره أو أجرة حضنة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن السدفع مع قدرته عليه مدة ثلاث شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عا

(٢٠١) معلقان بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ .

(٤٠٣) معلقان بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة .

وفى جميع الاحوال اذا ادى المحكوم عليه ما تجهد فى نتمه او قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

مادة ٢٩٤ - كل من شهد زورا لمتهم فى جناية او عليه يعاقب بالحبس .

مادة ٢٩٥ - ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام ايضا على من شهد عليه زورا .

مادة ٢٩٦ (١) - كل من شهد زورا على متهم بجنحة او خالفة او شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢٩٧ (٢) - كل من شهد زورا فى دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢٩٨ (١) — اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية او مدنية عطية او وعدا بشيء مما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او للشهادة الزور ان كانت هذه ائتم من عقوبات الرشوة .

واذا كان الشاهد طبييا او جراحا او قابلة وطلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا او عطية لاداء الشهادة زورا بشأن حمل او مرض او عاهة او وفاة او وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء او توصية او وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة او في باب شهادة الزور ايهما اشد ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي ايضا .

مادة ٢٩٩ — يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة او الترجمة في دعوى مدنية او تجارية او جنائية نفي الحقيقة عمدا باى طريقة كانت .

مادة ٣٠٠ — من اكره شاهدا على عدم اداء الشهادة او على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة .

مادة ٣٠١ — من الزم باليمين او ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاتبا يحكم عليه بالحبس ، ويجوز ان تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الباب السابع

القذف والسب وافشاء الاسرار

مادة ٣٠٢ - يعد قاذفا كل من اسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لاجبت عقاب من اسند اليه بالمعقوبات المقررة لذلك تانونا او اوجبت احتقاره عند اهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه .

ولا يقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

مادة ٣٠٣ - يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد عن مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٣٠٤ - لا يحكم بهذا العقاب على من اخبر بالصنق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لمعقوبة فاعلة .

مادة ٣٠٥ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به .

مادة ٣٠٦ (١) — كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بآى وجه من الوجوه خدشا للشرف او الاعتبار يعاقب عليه في الاحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠٦ مكررا (١) (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لاثى على وجه يخدش حياءها بالقول او بالفعل في طريق عام او مكان مطروق .

فاذا عاد الجانى الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الاولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٣٠٦ مكررا (ب) (٣) — يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهات اذا كان المخنى عليه في الجرائم المذكورة موظفا او عاملا بالسك الحديدية

(١) مجلة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . والفترة الاولى معلقة بالقرار بقانون

رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ .

و غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت
دء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

مادة ٣٠٧ — اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص
عليها في المواد من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر
في احدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا
والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها
ولا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها .

مادة ٣٠٨ (١) — اذا تضمن العيب أو الاهانة أو القذف
أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١
طعنا في عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب
بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١
و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة
النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات من نصف الحد الاقصى
والا يقل الحبس عن ستة شهور .

مادة ٣٠٨ مكررا (٢) — كل من قذف غيره بطريق التليفون
يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة
سببا لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه
من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص
عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق

(١) معطلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ .

المبين بالفترتين السابقتين طعنا في عرض الافراد او خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

مادة ٣٠٩ - لا تسرى احكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ على ما يسنده احد الاخصام لخصمه في الدفاع الشفوى او الكتابى امام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية او المحاكمة التأديبية .

مادة ٣٠٩ مكررا (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وذلك بان ارتكب احد الاعمال الآتية في غير الاحوال المصرح بها قانونا او بغير رضا المجنى عليه .

(ا) استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من الاجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص او من طريق التليفون .

(ب) التقط او نقل بجهاز من الاجهزة ايا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فاذا صدرت الاعمال المشار اليها في الفترتين السابقتين اثناء اجتماع على مسمع او مراءى من الحاضرين في ذلك الاجتماع ، فان رضاه هؤلاء يكون مفترضا .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب احد الاعمال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الاحوال بمصايرة الاجهزة وغيرها بما يكون قد استخدم في الجريمة ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها او اعدامها .

مادة ٢٠٩ مكررا (١) (١) — يعاقب بالحبس كل من اذاع
او سهل اذاعة او استعمال ولو في غير علانية تسجيلا او مستندا
متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ، او كان
ذلك بغير رضا صاحب الثمن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد
بافشاء امر من الامور التي تم التحصل عليها باحدى الطرق
المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل او الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب احد الاعمال
المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما
يكون قد استخدم فى الجريمة ، او تحصل عنها ، كما يحكم
بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة او اعدامها .

مادة ٣١٠ (٢ ، ٣) — كل من كان من الاطباء او الجراحين
او الصيادلة او القوابل او غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته
او وظيفته سر خصوصى او ثمن عليه افشاءه فى غير الاحوال التى
يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنة شهور او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

ولا تسرى احكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم
يرخص فيها قانونا بافشاء امور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ ،

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢ ، ٣) ألغيت المولد من ٢٠٢ الى ٢٠٥ من قانون المرافعات الاعلى القديم بصور
قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ثم ألغى هذا القانون بصور قانون المرافعات
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

٢٠٣ - ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

الباب الثامن

السرقه والاغتصاب

مادة ٢١١ — كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره فهو سارق .

مادة ٢١٢ (١) — لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجة او زوجته أو أصوله أو قروعه الا بناء على طلب المجنى عليه وللمجنى عليه ان يتنازل عن دعواه بذلك في اية حالة كانت عليها كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء .

مادة ٢١٢ — يعاقب بالاثغال الشاقة المؤبدة من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

الاول : أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .

الثاني : أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .

الثالث : أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة .

الرابع : أن يكون السارقون قد دخلوا دارا ومنزلا أو لودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيى بزى أحد الضباط أو موظف عمومى أو بإبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

الخامس : ان يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه او التهديد باستعمال اسلحتهم .

مادة ٣١٤ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فاذا ترك الاكراه اثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

مادة ٣١٥ (١) - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى ترتكب فى الطرق العامة سواء كانت داخل المدن او القرى او خارجها او فى احدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية فى الاحوال الآتية :

(اولا) اذا وقعت السرقة من شخصين فلكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ .

(ثانيا) اذا وقعت السرقة من شخصين فلكثر بطريق الاكراه .

(ثالثا) اذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحا وكان ذلك ليلا او بطريق الاكراه او التهديد باستعمال السلاح .

مادة ٣١٦ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تحصل ليلا من شخصين فلكثر يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ .

مادة ٣١٦ مكررا (٢) - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تقع على اسلحة الجيش او ذخيره وتكون

(١) معطى بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ .

العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة بطريق
الاكراه او التهديد باستعمال السلاح او اذا توافر فيها ظرف
من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ .

مادة ٣١٦ مكررا (ثانيا) (١) — يعاقب بالسجن على
اسرقت النى تقع على المهمات او الادوات المستعملة او المعدة
للاستعمال فى مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية او توليد
او توصيل التيار الكهربائى او المياه او الصرف الصحى التى
تنشئها الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة او وحدات القطاع
انعام ، او المرخص فى انشائها لمنفعة عامة وذلك اذا لم يتوافر
فى الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد
من ٣١٣ الى ٣١٦ .

مادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) (٢) — يعاقب بالحبس مدة
لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات :

(أولا) على السرقات التى ترتكب فى احدى وسائل النقل
البرية او المائية او الجوية .

(ثانيا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون او معد
للسكنى او أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور
او الكسر او استعمال مفاتيح مصنعة او انتحال صفة كاذبة
او ادعاء القيام او التكليف بخدمة عامة او غير ذلك من الوسائل
غير المشروعة .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) معطلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ .

(ثالثا) على السرقات التى تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا او مخبأ .

مادة ٢١٦ مكررا (رابعا) (١) — يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع اثناء الغارات الجوية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا توافر فى الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ .

فاذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه او التهديد باستعمال سلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٢١٧ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(اولا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون او معد للسكنى او فى ملحقاته فى أحد المحلات المعدة للعبادة .

(ثانيا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط او بسياج من شجر اخضر او حطب يابس او بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج او تسور او باستعمال مفاتيح مصطنعة .

(ثالثا) على السرقات التى تحصل بكسر الاختام المنصوص عليها فى الباب التاسع من الكتاب الثانى .

(رابعا) على السرقات التى تحصل ليلا .

(خامسا) على السرقات التى تحصل من شخصين فاكتر .

(سادسا) (١) ملغاة .

(سبعا) على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضرارا بمحذومهم من المستخدمين أو الصناع أو الصييان في معامل أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامنا) على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل اشياء أو احد اتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة .

(تاسعا) (٢) على السرقات التي ترتكب اثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعداء .

مادة ٢١٨ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوافر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

مادة ٢١٩ (٣) ملغاة .

مادة ٢٢٠ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل أو سنتين على الاكثر .

(١) ملغاة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٣٢١ (١) — يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا .

مادة ٣٢١ مكررا (٢) — كل من عثر على شيء أو حيوان ناقص ولم يردده الى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه الى مقر الشرطة أو جهة الادارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين اذا احتبسه بنية تملكه .

اما اذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٣٢٢ (٣) — ملغاة .

مادة ٣٢٣ — اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها . ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة .

مادة ٣٢٣ مكررا (٤) — ويعتبر في حكم السرقة كذلك اختلاس الاشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضامنا لدين عليه او على آخر .

-
- (١) معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
 - (٢) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
 - (٣) ملغاة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ .
 - (٤) مضافة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ .

وتسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون إذا وقع الاختلاس اضرارا بغير من نكروا بالمادة المذكورة .

مادة ٣٢٣ مكررا (أولا) (١) — يعاقب كل من استولى بغير حق ويدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه . أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٢٤ — كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

أما إذا كان الجاني محترفا صناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

مادة ٣٢٤ مكررا (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الإجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ . ومعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة

مادة ٣٢٥ (١) — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجوداً لدين أو تصرف أو براءة أو سنداً ذا قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقاً تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة مما تقدم أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٣٢٦ — كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس ويعاقب الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

مادة ٣٢٧ (٢) — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو باقضاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .
ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر .

وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا .

وكل تهديد سواء اكان بالكتابة أم شفها بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

(١) معلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) معلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ ، وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

الباب التاسع

التفالس

مادة ٣٢٨ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الاحوال الآتية :

(أولا) اذا اخفى دفاتره او اعدمها او غيرها .

(ثانيا) اذا اختلس او خبا جزءا من ماله اضرارا بدائنيه .

(ثالثا) اذا اعترف او جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته او ميزانية او غيرها من الاوراق او عن اقراره الشفاهي او عن امتناعه عن تقديم اوراق او ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

مادة ٣٢٩ — يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس .

مادة ٣٣٠ — يعد متفالسا بالتقصير على وجه العموم كل تاجر اوجب خسارة دائنية بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاخس وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في احدى الاحوال الآتية :

(أولا) اذا رضى ان مضاريفه الشخصية او مضاريفه المنزلية باهظة .

(ثانيا) اذا استهلك مبالغ جسيمة في التمار او اعمال النسيب المحض او في اعمال البورصة العمومية او في اعمال وهمية على بضائع .

(ثالثا) اذا اشترى بضائع لبيعها باقل من اسعارها حتى

يؤخر اشهار افلاسه او اقترض مبالغ او اصدر أوراقا مالية او استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه .

(رابعا) اذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

مادة ٣٣١ (١) — يجوز ان يعتبر متفالمسا بالتقصير كل تاجر يكون في احدي الاجوال الآتية :

(اولا) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة او عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ او اذا كانت دفاتره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثانيا) عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة او عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ او ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثا) عدم توجهه بشخصه الى مأمور القليسة عند عدم وجود الاعذار الشرعية او عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور او ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعا) تأديته عمدا بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائئيه

(١) ألغيت المادتان ١١ و ١٣ من القانون التجارى رقم ٣٨٨ لسنة ٢٩٥٣ الخاص بالدفاتر التجارية .

او نميزه اضرارا يباقي الغرماء او اذا سمح له بمزية خصوصية
يقصد الحصول على قبوله الصلح .

(خامسا) اذا حكم بافلاسه قبل ان يقوم بالتعهدات المقررة
على صلح سابق .

مادة ٣٣٢ — اذا افلست شركة مساهمة او شركة حصص
فيحكم على اعضاء مجلس ادارتها ومديريها بالعقوبات المقررة
للتفليس بالتدليس اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا امرا من الامور
المنصوص عليها في المادة ٣٢٨ من هذا القانون او اذا فعلوا
ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش او التدليس وعلى
الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء
باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن راس المال المكتتب او المدفوع
او بتوزيعهم ارباحا وهمية او باخذهم لانفسهم بطريق الغش
ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .

مادة ٣٣٣ — ويحكم في تلك الحالة على اعضاء مجلس
الادارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفليس
بالتقصير .

(اولا) اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا امرا من الامور
المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي
الاحوال الاولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من
هذا القانون .

(ثانيا) اذا اهلوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة
بالكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) اذا اشتركوا في اعمال مغايرة لما في قانون
نظام الشركة وصادقوا عليها .

مادة ٢٣٤ — يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

مادة ٢٣٥ — يعاقب الاشخاص الآتى بيانهم فيما عدا احوال الاشتراك المبينة قانونا بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

(أولا) كل شخص سرق او اخفى او خبأ كل او بعض اموال المفلس من المنقولات او العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس او من فروعه او من اصوله او انسابه الذين فى درجة الفروع والاصول .

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشتركون فى مداوات الصلح بطريقة الغش او يقدمون ويثبتون بطريق الغش فى تفليسة سندات ديون صورية باسمهم او باسم غيرهم .

(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش او يشترطون لانفسهم مع المفلس او غيره مزايا خصوصية فى نظم اعطاء صوتهم فى مداوات الصلح او التفليسة او الوعد باعطائه او يعقدون مشاركة خصوصية لتفليسهم واضرارا بباقي الغرماء .

(رابعا) وكلاء الدائنين يختلسون شيئا اثناء تأدية وظيفتهم .

ويحكم القاضى ايضا ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى الغرماء وفى التعويضات التى تطلب باسمهم اذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة الحكم بالبراءة .

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

مادة ٣٣٦ (١) — يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسلياء على نقود او عروض او سندات دين او سندات مخالصة او اى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير او بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمى او تسديد المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال او ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح او سند مخالصة مزور واما بالتصرف فى مال ثابت او منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب او صفة غير صحيحة .
اما من شرع فى النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

ويجوز جعل الجانى فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الاكثر .

مادة ٣٣٧ — يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب او كان الرصيد اقل من قيمة الشيك او سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد او بعضه بحيث يصبح البلى لا يفى بقيمة الشيك او امر المسحوب عليه الشيك البنك بعدم الدفع .

مادة ٣٣٨ — كل من انتهز فرصة احتياج او ضعف او هوى نفس شخص لم تبلغ سنه الحادية والعشرين سنة كاملة او حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه

إسرا را به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقترض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو الوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ٣٣٩ (١) — كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص واقترضه نقودا بأى طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو احدى العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على اقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة فى الفقرة السابقة .

مادة ٣٤٠ — كل من أؤتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الامانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات

والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة المضاة أو المختومة على بياض مسلعة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير .

مادة ٣٤١ — كل من اختلس أو استعمل أو بسد مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة . أو غير ذلك اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضع اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

مادة ٣٤٢ — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارضا على اشيائه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها .

مادة ٣٤٣ (١) — كل من قدم أو سلم للمحكمة فى اثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور .

الباب الحادى عشر

تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

مادة ٢٤٤ (١) — كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو بطاوع بانبيد أو نحوه مزادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير اموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شىء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤٥ (٢) — الاشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط اسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس اخبارا أو اعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمنا ازيد مما طلبه بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه اصلا أو على منع بيعه بثمان اقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤٦ — بضائع الحد الاقصى المقرر لعقوبة الحبس

المنصوص عنها في المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم او الخبز او حطب الوقود والفحم او نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

مادة ٣٤٧ — ملغاة (١) .

مادة ٣٤٨ — ملغاة (٢) .

مادة ٣٤٩ — ملغاة (٣) .

مادة ٣٥٠ — ملغاة (٤) .

مادة ٣٥١ — ملغاة (٥) .

الباب الثاني عشر

الاعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى

مادة ٣٥٢ (٦) — كل من أعد مكانا لالعب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والامتنعة في المحلات الجارى فيها الاعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣٥٣ — ويعاقب بهذه العقوبات ايضا كل من وضع للبيع شيئا في النمرة المعروفة باللوتيرى بدون اذن الحكومة وتضبط ايضا لجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة الموضوعة في النمرة .

(١) ملغاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(٢) (٣، ٤، ٥) ملغاة بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

(٦) محذرة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ .

الباب الثالث عشر

التخريب والتعيب والاتلاف

مادة ٢٥٤ (١) - كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من
أثاث الزراعة أو زرائب المواشى أو عيشش الخفراء يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى
جنيه مصرى .

مادة ٢٥٥ (٢) - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولا) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب
الركوب أو الجزء أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو
أضر به ضررا كبيرا .

(ثانيا) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة
السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة فى نهر أو ترعة أو غدير
أو مستنقع أو حوض ، ويجوز جعل الجانبين تحت ملاحظة
البوليس مدة سنة على الأقل وتفتين على الأكثر .

وكل شروع فى الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليها بالحبس
مع الشغل مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى
جنيه مصرى .

مادة ٢٥٦ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادة

انسابقه لئلا تكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من
سب سنتين الى سبع .

مادة ٢٥٧ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة
اسهر او بغرامه لا تتجاوز مائتي جنيه كل من قتل عمدا بدون
مفس او سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في
المادة ٢٥٥ او اضربه ضربا كبيرا .

مادة ٢٥٨ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة
شهور او بدفع غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى من اثلث كل
او بعض محيط متخذ من اشجار خضراء او يابسة او غير ذلك
ومن نقل او ازال حدا او علامات مجعولة حدا بين املاك مختلفة
او جهات مستغلة ومن ردم كل او بعض خندق من الخنادق
المجعولة حدا لاملاك او جهات مستغلة . واذا ارتكب شيء من
الافعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب
ارض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

مادة ٢٥٩ — كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور
او بآفة كيفية اخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة
المؤقتة او بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٣٦٠ (٣) — الحريق الناشئ من عدم تنظيف او ترميم
الامران او المداخن او المحلات الاخرى التى توقد فيها النار او من
النار الموقدة في بيوت او صان او غابات او كروم او فيضان او
مساجين بالقرب من كيمان تبن او حشيش يابس او غير ذلك

من المخازن المشتعلة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن
اتباع صواريخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال
آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع
غرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصرى .

مادة ٣٦١ (١) - كل من خرب أو أطف عمدا اموالا ثابتة أو
منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية
طريقة بعادب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة
لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهها أو
أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز
خمسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين
وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا نشأ
عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو
إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

مادة ٣٦١ مكررا (٢) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
خمس سنوات كل من خرب المنشآت الثابتة أو الوحدات
الصحية المتنقلة للقسم الطبى في الجيش أو التابعة له أو أدوات
هذه المنشآت أو الوحدات أو عطل شيئا من المنشآت أو الوحدات
أو الأدوات المذكورة أو جعلها غير صالحة للاستعمال .

(١) معطلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٤ ومعطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٣٦١ مكررا (١) — كل من عطل عمدا بأية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الانتاج يعاقب بالسجن .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج أو الاخلال بسير مرفق عام .

مادة ٣٦٢ (٢) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو سرياً : زائد على ثلثمائة جنيه كل من هدم أو اتلف أو نقل سرب جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محاده أو أوتاد حدود أو سدادات ميزانية .

مادة ٣٦٣ (٣) — ملفاة .

مادة ٣٦٤ (٤) — كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة سرب ونحوه لمنع مائمت أو صرحت الحكومة بأجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٦٥ (٥) — كل من احرق أو اتلف عمدا بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الاصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكمبيالات أو الاوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن اتلافها

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ . ومعطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

(٤ ، ٥) محلتان بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيهه
مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦٦ — كل نهب أو اتلاف شئ من البضائع والامتنعة
أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون
عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ٣٦٨ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(نولا) كل من قطع او اتلف زرعاً غير محصود او شجراً
نابتاً خلة او مغروساً او غير ذلك من النباتات .

(ثانيا) كل من اتلف غيطاً مبدوراً أو بث في غيط حشيشاً
أو نباتات مضرراً .

(ثالثاً) كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو اى نبات آخر أو
قطع منها أو قشرها ليميتها وكل من اتلف طعماً من شجرة .

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على
الاقل وبسنتين على الاكثر .

مادة ٣٦٨ — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين
الاولى والثانية من المادة السابقة ليلاً من ثلاثة أشخاص على
الاقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منها على الاقل
حاملاً لسلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث
سنين الى سبع .

الباب الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

مادة ٣٦٩ (١) — كل من دخل عقارا في جيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الاقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري .

مادة ٣٧٠ (٢) — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء في جيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

مادة ٣٧١ (٣) — كل من وجد في احدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفيا عن اعين من لهم الحق في اخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

مادة ٣٧٢ — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ايلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .
اما اذا ارتكبت ايلا بواسطة كسر او تسلق من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس .

مادة ٣٧٣ (١) — كل من دخل ارضا زراعية او قضاء او مبانى او بيتا مسكونا او معدا للسكن او في احد ملحقاته او سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

مادة ٣٧٣ مكررا (٢) — يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة ، على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص ، لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييد ، او بتعديله او بالغاءه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة — عند نظر الدعوى الجنائية — ان تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن بتأييد القرار او بالغاءه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . . .

(١) معلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ويعتبر الامر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة
المواعيد المشار اليها . وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ أو بان
لا وجه لاتمام الدعوى .

الباب الخامس عشر

اتتوقف عن العمل بالاصناف ذات النفقة العامة والاعتداء على حرية العمل

مادة ٣٧٤ (١) — يحظر على المستخدمين والاجراء الذين
يقومون بخدمة عامة أو بالخدمة في المرافق العامة أو بعمل يسد
حاجة عامة ولو لم يكن موضوعا لها نظام خاص ان يتركوا
عملهم أو يمتنعوا عنه عمدا .

وتجرى في شأن ذلك جميع الاحكام المبينة في المادتين
١٢٤ . ١٢٤ (أ) وتطبق العقوبات المنصوص عليها فيها على
هؤلاء المستخدمين والاجراء وعلى المحرضين والمشجعين والمحبين
والمثييين على حسب الاحوال .

مادة ٣٧٤ — مكررا (٢) — يحظر على المتعهدين وعلى كل
من يدير مرفقا أو عملا من الاعمال العامة المشار اليها في
المادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها اداء الخدمة
العامة وانتظامها .

وتطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين والمحبين
والمذيعين العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ ، ١٢٤ (أ)
على حسب الاحوال .

مادة ٢٧٥ (١) — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة ، أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(ولا) حق الغير في العمل .

(ثانيا) حق الغير في ان يستخدم او يمنع عن استخدام أى شخص .

(ثالثا) حق الغير في ان يشترك او لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع اولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الاعمال الآتية على الاخص :

(اولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غداوة ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

(ثانيا) منعه من مزاوله عمله باخفاء ادواته أو ملابس أو أى شئ آخر مما يستعمله أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بنفس العقوبات السالف ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع

المخالفات

مادة ٢٧٦ (١) — تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر . وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات ويحد أقصى مقداره مائة جنيه .

مادة ٢٧٧ (٢) — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأعمال الآتية :

(١) من التلى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين أو تلويثهم إذا سقطت عليهم .

(٢) من أهمل في تنظيف أو إصلاح المساكن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار .

(٣) من كان موكلاً بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فإطلاقه أو كان موكلاً بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فإطلاقه .

(٤) من حرش كلباً واثباً على مار أو مقتنيا أثره أو لم يرده عنه إذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

(٥) من الهب بغير إذن صواريخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن الهابها فيها أتلاف أو أخطار .

(٦) من اطلق في داخل المكن أو القرى سلاحا ناريا أو الهب
فيها اعيرة نارية أو مواد أخرى مفرقة .

(٧) من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة
وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة
حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نحو ذلك
وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو حالة
تنفيذ أمر أو حكم قضائي .

(٨) من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة
المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

(٩) من قعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم
يحصل ضرب وجرح .

مادة ٣٧٨ (١) — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل
من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

(١) من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قناتورات على
عربات أو سيارات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على
بساتين أو حظائر .

(٢) من رمى في النيل أو الترغ أو المصارف أو مجارى المياه
الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزعج
مجارى تلك المياه .

(٣) من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للمتنمة
العامة أو نزع الأتربة منها . أو الاحجار أو مواد أخرى ولم يكن
مأذونا بذلك .

(٤) من اتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية .

(٥) من اطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لانارة الطرق ، وكذا من اتلف أو خلع أو نقل شيئاً منها أو من ادواتها .

(٦) من تسبب باهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير .

(٧) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم مراعاته للوائح .

(٨) من ترك اولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات .

(٩) من ابتدر انسانا بسبب غير علنى .

مادة ٣٧٩ (١) — يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة وعشرين جنيتها كل من ارتكب فعلا من الاعمال الآتية :

(١) من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب أخرى أو تركها تركض فيها .

(٢) من حصل منه في الليل لفظ أو ضجيج مما يكثر راحة السكان .

(٣) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

(٤) من دخل في ارض مهياة للزراع أو مبنور فيها زرع

أو محصول أو مر فيها بمفرده أو بيهائمه أو دوابه المعدة للجحر
أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر فيها
أو ترعى فيها بغير حق .

مادة ٢٨٠ (١) — من خالف احكام اللوائح العامة أو المحلية
الصادرة من جهات الإدارة العامة أو المحلية يجازى بالعقوبات
المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على خمسين جنيتها ، فإن
كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب
حتما انزالها اليها .

فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف
احكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيتها .

مادة ٢٨١ (٢) — ملغاة .

مادة ٢٨٢ (٣) — ملغاة .

مادة ٢٨٣ (٤) — ملغاة .

مادة ٢٨٤ (٥) — ملغاة .

مادة ٢٨٥ (٦) — ملغاة .

(١) معطلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) (٣) ملفتان بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

(٤) ملغاة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١ .

(٥) ملغاة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

(٦) التيخيت المقررة للثالثة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ - ثم ألغى باقى المادة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

- مادة ٢٨٦ (١) — ملغاة .
- مادة ٢٨٧ (٢) — ملغاة .
- مادة ٢٨٨ (٣) — ملغاة .
- مادة ٢٨٩ (٤) — ملغاة .
- مادة ٢٩٠ (٥) — ملغاة .
- مادة ٢٩١ (٦) — ملغاة .
- مادة ٢٩٢ (٧) — ملغاة .
- مادة ٢٩٣ (٨) — ملغاة .
- مادة ٢٩٤ (٩) — ملغاة .
- مادة ٢٩٥ (١٠) — ملغاة .

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) ملغاة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٥) ملغاة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمواعين والتعويضات والمكافآت

ثم ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) ملغاة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

تشریحات متفرقة اخرى

حق الدفاع اصالة أو بالوكالة مكفول

مادة ٦٩ من الدستور الدائم

قرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١١ ، ١٢ والفقرة الاولى من المادة ٣٠٦ مكررا (ا) من قانون العقوبات النصوص الآتية :

مادة ١١ — الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
• الحبس

الغرامة التى يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه .

مادة ١٢ — المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه .

مادة ٣٠٦ مكررا (ا) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر

كل من تعرض لانتفى على وجه يخنس حياءها بالقول أو بالفعل نى طريق علم أو مكان مطروق .

مادة ٢ — يستبدل بنصوص المواد من ٣٧٦ الى ٣٨٠ من قانون العقوبات النصوص التالية :

مادة ٣٧٦ — تلغى عقوبة الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على اسبوع فى كل نص ورد فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر ، وفى هذه الاحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة جنيه .

مادة ٣٧٧ — يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلا من الاعمال الآتية :

- (١) من القى فى الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين أو تلويثهم اذا سقطت عليهم .
- (٢) من أهمل فى تنظيف أو اصلاح المداخل أو الانران أو المعامل التى تستعمل فيها النار .

(٣) من كان موكلا بالتحفظ على مجنون فى حالة هياج فاطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فافلته .

(٤) من حرش كلبا واثبا على ملر أو مقتنيا اثره أو لم يردده عنه اذا كان الكلب فى حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

(٥) من ألهب بغير إذن صواريخ أو نحوها فى الجهات التى يمكن ان ينشأ عن الهابها فيها اتلاف أو أخطار .

(٦) من اطلق فى داخل المدن أو القرى سلاحا ناريا أو ألهب فيها أعيرة نارية أو مواد أخرى مفرقة .

(٧) من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نحو ذلك وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي .

(٨) من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

(٩) من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب وجرح .

مادة ٣٧٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

(١) من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو سيارات أو بيوت أو مبان محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر .

(٢) من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترحم مجارى تلك المياه .

(٣) من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للمنعسة العامة أو نزع الأتربة منها . أو الإحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك .

(٤) من أطفأ أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الأسواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية .

(٥) من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لإتارة الطرق ، وكذا من أطفأ أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .

- (٦) من تسبب باهماله في اتلاف شىء من منقولات الغير .
(٧) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم مراعاته للوائح .
(٨) من ترك أولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات .
(٩) من ابتدر انسانا بسب غير على .

مادة ٣٧٩ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيتها كل من ارتكب فعلا من الافعال الآتية :

- (١) من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب أخرى أو تركها تركض فيها .

- (٢) من حصل منه في الليل لغط أو ضجيج مما يكسر راحة السكان .

- (٣) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

- (٤) من دخل في أرض مهيأة للزراع أو مبدور فيها زرع أو محصول أو مر فيها بمفرده أو ببهائمه أو دوابه المعدة للجور أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر فيها أو ترعى فيها بغير حق .

مادة ٣٨٠ — من خالف أحكام اللوائح العامة أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العامة أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على خمسين جنيتها ، فان كانت العقوبات المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما ائزالها اليها .

فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف
احكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها .

مادة ٣ — تلغى المواد من ٣٨١ الى ٣٩٥ من قانون العقوبات .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
انقانون ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٢ (٤ نوفمبر
سنة ١٩٨١) .



قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات

الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية

الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه وقد اصدرناه :

(المادة الاولى)

يرفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه في المواد
التالية :

٩٨ جـ فقرة أولى ، ١١٦ مكررا ب فقرة أولى ، ١٢٠ ، ١٢٤
فقرة ثالثة ، ١٣٣ فقرة ثانية ، ١٣٨ فقرة ثانية ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٢
مكرر فقرة ثانية ، ١٦٣ ، ١٧٨ فقرة أولى ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧
فقرة ثانية ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧
فقرة ثانية ، ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٧ فقرة ثالثة :
٣٣٥ ، ٣٣٩ فقرة ثانية ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ من قانون العقوبات .

ويرفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى ثلاثمائة جنيه في المواد
التالية :

٩٨ جـ فقرة ثالثة ، ١٥١ ، ٢٢٧ فقرة أولى ، ٢٤١ ، ٢٤٢ فقرة
ثانية ، ٢٤٤ فقرة ثانية ، ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ من قانون العقوبات .

مادة ٢٣ فقرة أولى — اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب ان ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من ايام الحبس المذكور .

مادة ١٣٩ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه او بهرافته او بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية او متهما بجنائية ، واما فى الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٦٠ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين :

اولا — كل من شوش على اقامة شعائر ملة او احتفال دينى خاص بها او عطفا بالعنف او التهديد .

ثانيا — كل من خرب او كسر او اتلف او دنس مبنى معدة لاقامة شعائر دين او رموزا او اشياء اخرى لها حرمة عند ابناء ملة او فريق من الناس .

ثالثا — كل من انتهك حرمة القبور او الجبانات او دنسها .

مادة ١٦٢ — كل من هدم او اتلف عمدا شيئا من المباني او الاملاك او المنشآت المعدة للنفع العام او الاعمال المعقدة للزينة ذات القيمة التذكارية او الفنية ، وكل من قطع او اتلف اشجارا مغروسة فى الاماكن المعدة للعبادة او فى الشوارع او فى المتنزهات او فى الاسواق او فى الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين

فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الاشياء التى هدمها أو اتلفها أو
تطمعها .

مادة ١٧٠ مكررا — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر
وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى
هاتين العقوبتين :

اولا — كل من ركب فى عربات السكك الحديدية أو غيرها من
وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الاجرة أو الغرامة أو ركب فى
درجة اعلى من درجة التفكير التى يحملها وامتنع عن دفع الفرق .
ثانيا — كل من ركب فى غير الاماكن المعدة للركوب باحدى وسائل
النقل العام .

مادة ٢٠١ — كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأديته
وظيفته التى فى أحد اماكن العبادة أو فى محفل دينى مقالة تضمنت
قنعا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى
أو فى عمل من اعمال جهات الادارة العمومية ، أو اذاع أو نشر بصفة
نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب
بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه
أو باحدى هاتين العقوبتين . فاذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد
تكون العقوبة السجن .

مادة ٢٠٤ (مكررا ١) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة
اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيهه كل من صنع أو باع أو وزع
أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لاغراض ثقافية أو علمية أو صناعية
أو تجارية قطعا معدنية أو أوراقا مشابهة فى مظهرها للعملة المتداولة
فى مصر أو لأوراق البنكوت المالية التى أئن بإصدارها قانونا اذا كان
من شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور فى الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمل للاغراض المذكورة أو للاغراض الفنية أو لمجرد الهواية صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيود التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق أحكام الفترتين السابقتين أوراق البنكوت الأجنبية .

مادة ٢٠٥ (فقرة أولى) — يعنى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ كل من يادر من الإيئة باخبار الحكومة بتلك الجنائيات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

مادة ٢٤٦ (فقرة ثانية) — وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة لرد أى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الابواب الثانية والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

مادة ٢٦٩ مكرراً — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق باشارات أو أقوال فإذا عاد الجانى الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الاولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً ويستتبع الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ٣٦١ فقرة أولى وثانية — كل من خرب أو اطف عمداً أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها

بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

فإذا قربت على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيها أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦٩ — كل من دخل عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو يقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه يقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٧٠ — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقسوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها يقصد ارتكاب شيء مما ذكر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٧١ — كل من وجد فى إحدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة مختفيا عن أعين من لهم الحق فى إخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

مادة ٣٧٣ — كل من دخل ارضا زراعية او قضاء او مبانى او بيتا مسكونا او معدا للسكن او فى احد ملحقاته او سفينة مسكونة او فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

(المادة الرابعة)

تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة بأرقام ٩٨ (و) ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٤ مكررا (٣) : ٢٢٩ مكررا ، ٣٢١ مكرر ، ٢٧٣ مكررا نصها الآتى :

مادة ٩٨ (و) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز خمس سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيهه . ولا تجاوز الف جنيه كل من استغل الدين فى الترويج او التحبيز بالقول او بالكتابة او بآلة وسيلة أخرى لافكار متطرفة بقصد اثارة الفتنة او تحقير او ازدراء أحد الانبياء السماوية او الطوائف المنتهية اليها او الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى .

مادة ٢٠٢ مكررا — يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بلية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأزون بإصدارها قانونا .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية اجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

مادة ٢٠٤ مكررا (ج) — كل من حبس عن التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها

للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها ينزع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المصادرات المضبوطة .

مادة ٢٢٩ مكررا — كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع كتابا أو مصنفا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة في المدارس التي تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو إحدى هيئات الإدارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبمصادرة الكتاب أو المصنف .

مادة ٣٢١ مكررا — كل من عثر على شيء أو حيوان غائب ولم يردده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين إذا احتبسه بنية تهلكه .

لها إذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٣٧٣ مكررا — يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحياة . على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئي المختص ، لاصصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده ، أو بتمسديدله أو بإلغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة — عند نظر الدعوى الجنائية — أن تفصل

في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال قوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الامر أو القرار الصادر كإن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك اذا صدر امر بالحفظ أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

(المادة الخامسة)

يستبدل بنصوص المواد : ٣٣ (فقرة أولى ، ١١٧ ، ١١٩) فقرة أولى (، ١٢١ (فقرة أولى) ، ٢٤٣ (فقرة أولى) ، ٢٧٩ (فقرة أولى) . ٢٨٤ (فقرة أولى) ، ٥١١ (فقرة أولى) ، ٥١٨ ، ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية النصوص التالية :

مادة ٣٣ فقرة أولى — اذا خالف أحد من الحاضرين امر مأهورى الضبط القضائى وفقاً للمادة السابقة ، أو امتنع أحد من دعاهم ، عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً .

مادة ١١٧ — يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً ويجوز له أن يصدر أمراً بتكليفه بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره .

مادة ١١٩ فقرة أولى — اذا حضر الشاهد أمام القاضى وامتنع عن أداء الشهادة أو من حلف اليمين يحكم عليه القاضى فى الجنب

والجنابات بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ١٢١ فقرة أولى — اذا كان انشاهد مريضا او لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده . فاذا انتقل القاضى لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

مادة ٢٤٣ فقرة أولى — ضبط الجلسة وادارتها منوط — ان برئيسها . وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فان لم يمثل وتمادى : كان للنحكمة أن تحكم على الفور بحبسه اربعا وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهاً ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فاذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدى وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة بالرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

مادة ٢٧٩ فقرة أولى — اذا تخلف الشاهد عن الحضور امام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً في المخالفات ، وثلاثين جنيهاً في الجنح . وخمسين جنيهاً في الجنابات .

مادة ٢٨٤ فقرة أولى — اذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الاحوال التى يجيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه في مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً وفي مواد الجنح والجنابات بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٥١١ فقرة أولى — يجوز الاكراه البننى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون

هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل
مائة قرش أو اقل .

مادة ٥١٨ — لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده
والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار
مائة قرش عن كل يوم .

مادة ٥٢٣ — يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة
وما يجب رده التعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه
باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

(المادة السادسة)

تلغى المادة ٢٠ فقرة ثانية والمادة ٣١٩ من قانون العقوبات والمادة
الاولى من ديكريته ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الاشياء الفاقد—
والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن نشر الكتاب المدرسى والقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن حظر استعمال العملات المعدنية لغير
اغراض التداول .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٢ (١٤)
ابريل سنة ١٩٨٢ .



مجلس الوزراء — الامانة العامة

استدراك :

نشر بالعدد ١٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

وقد وقع خطأ ملدى فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة بـ"كالاتى" كالاتى :

يستبدل بنصوص ٢٠٤ ٠٠٠٠ مكرر اولا خطأ

الصواب :

يستبدل بنصوص المواد ٢٠٤ ٠٠٠٠ مكررا (١) .

كما وقع خطأ ملدى فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة بـ"كالاتى" كالاتى :

تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة بأرقام ٢٠٤ ٠٠٠٠ مكررا (ج) خطأ

الصواب :

تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة بأرقام ٢٠٤ ٠٠٠٠ مكررا ٣

لذا لزم التشويه .

● القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ●
بشأن حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه :
مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن . وعلى
جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها
وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق احكام هذا القانون
الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية
للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق
والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين
او المقومات الاساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائما
لاهداف النضال الوطنى والتحررى وعلى افضلية المصالح القومية
الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة او طائفة او فئة
اجتماعية .

مادة ٢ — (١) ملغاة .

مادة ٣ (٢) — ملغاة .

مادة ٤ — يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر ، بأن لجأ الى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنية كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب او بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

فاذا اتخذت هذه الاذاعة صورة دعائية مثيرة موجهة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٦ — يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الإضرار بها أو إثارة الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ — تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكب بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ — لا تظل احكام هذا القانون بآلية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او اى قانون آخر .

مادة ٩ (١) — ملغاة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية المواطنين في انقوانين القائمة

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٢٧ من قانون العقوبات ،
النص الآتى :

« مادة ١٢٧ — يعاقب بالسجن كل موظف عام وكل شخص
مكف بخدمة عامة أمر بعقاب المحكوم عليه او عاقبة بنفسه بأشد
من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا او يعقوبة لم يحكم بها عليه » .

مادة ٢ — يضاف الى قانون العقوبات مادتان جديدتان برقم
٣٠٩ مكررا ورقم ٣٠٩ مكررا (١) ، نصها كالاتى :

مادة ٣٠٩ مكررا — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بان
ارتكب أحد الانفعال الآتية في غير الاحوال المصرح بها قانونا
او بغير رضاء الجنى عليه :

(١) استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من
الاجهزة ايا كان نوعه محاثات جرت في مكان خاص او عن طريق
التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة إما كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فإذا صدرت الافعال المشار اليها في الفقرتين السابقتين اثناء اجتماع علم مسمم أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع ، فان رضاء هؤلاء يكون مفترضا .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

« مادة ٣٠٩ مكررا (١) — يعاقب بالحبس كل من اذاع أو سهل اذاعة أو استعمال ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان بغير رضاء صاحب الثمن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الامور التى تم التحصل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب أحد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها . كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها .

مادة ٣ — يضاف الى نص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقرة جديدة نصها كالآتي :

« اما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا ، ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، فلا تنقض الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة » .

مادة ٤ — يستبدل بنصوص المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ والمفترتين الثالثة والرابعة من المادة ٦٣ والمواد ٩١ و ٩٥ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٤٣ و ١٦٢ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ والبند ثانيا من الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣٢ والمادتين ٢٥٩ و ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، النصوص الآتية :

« مادة ٢٤ — لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات او بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه » .

« مادة ٣٥ — اذا لم يكن المتهم حاضرا في الاحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي ، ان يصدر ابرا بضبطه واحضاره ، ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الاحوال المبينة في المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية او جنحة سرقة او نصب او تعدد شديدا او مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي ، ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة . وان يطلب قورا من النيابة العامة ان تصدر امرا بالقبض عليه .

وفي جميع الاحوال تنفذ اوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة احد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

« مادة ٤٠ — لا يجوز القبض على اى انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا . »

« مادة ٦٣ — (فقرة ٣ وفقرة ٤) :

وفيما عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو احد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم في الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٢ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا . »

« مادة ٩١ — تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنابة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضى التحقيق أن يفتش اى مكان ويضبط فيه الاوراق والاسلحة وكل ما يحتمل انه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وفي جميع الاحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا .

« مادة ٩٥ — لغاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لاحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنابة أو في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الاحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

« مادة ١٢٥ — يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفي جميع الاحوال لا يجوز الفصل بين التهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .

« مادة ١٣٩ — يبلغ فورا كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمدا قاضى التحقيق لمدة أخرى .

« مادة ١٤٣ — اذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر في المدة السابقة ،

وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر احالة الاوراق الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر امرها بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم بمدد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الامر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التي يراها كفيلة لانتهاء من التحقيق .

وفي جميع الاحوال لايجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعلن باحاليته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة. فاذا كانت التهمة المنسوبة اليه جنائية فلا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور الا بعد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بمدد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، والا وجب الافراج عن المتهم في جميع الاحوال » .

« مادة ١٦٢ - للمدعى بالحقوق المتنبية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بلن لا وجه لاقامة الدعوى الا اذا كان الامر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات » .

« مادة ٢٠٥ - للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الامر بامتداد الحبس . وتراعى في ذلك احكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ » .

« مادة ٢٠٦ — لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنابة أو في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق .

وفي جميع الاحوال يجب أن يكون الامر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضى الجزئى أن يحدد هذا الامر مدة ومدة أخرى مماثلة .

وللنيابة العامة ان تطلع على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لهما أو الرسالة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الاوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسله اليه .

« مادة ٢١٠ (فقرة أولى) — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا اذا كان صادرا فى تهمة موجبة ضد موظف أو مستخدم عام أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته

أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

« مادة ٢٣٢ (فقرة أخيرة) « ثانيا » — إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

« مادة ٢٥٩ — تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني ، ومع ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

« مادة ٣٠٢ — يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه .

مادة ٥ — لا تخل احكام المواد ٩١ و ٩٥ و ١٢٥ و ١٤٣ و ١٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالاختصاصات المقررة للنياية العامة في مباشرة التحقيق طبقا للاحكام المقررة لقاضى التحقيق .

ويكون للنياية العامة في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الابواب : الاول والثانى والثالثى مكررا من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب الاختصاصات المقررة لها ، سلطات

قاضى التحقيق ولا تنقيد في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ،
و ٥٣ و ٥٤ و ٧٧ و ٨٤ و ٩٢ و ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١ و ٢٠٦
من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٦ . — يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٣ و ٣ مكررا و ٦ من
القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، النصوص
الآتية :

مادة ٢ . — يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من
رئيس الجمهورية ويجب ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ
ما يأتى :

(اولا) بيان الحالة التى اعلنت بسببها .

(ثانيا) تحديد المنطقة التى تشملها .

(ثالثا) تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب
خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه . واذا
كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في
اول اجتماع له . واذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في
الميعاد المشار اليه ، او عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة
الطوارئ منتهية .

ولا يجوز مد المدة التى يحددها قرار اعلان حالة
الطوارئ الا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ
منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم هذه الموافقة قبل نهاية
المدة .

« مادة ٣ — لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ — وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في اماكن او اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والامكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ — الامر بمراقبة الرسائل ايما كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعتها على ان تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الامور التي تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومي .

٣ — تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها وكذلك الامر باغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ — تكليف اى شخص بتادية اى عمل من الاعمال والاستيلاء على اى منقول او عقار ويتبع في ذلك الاحكام المنصوص عليها في قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض .

٥ — سحب التراخيص بالاسلحة او الفخائر او المواد القابلة للانفجار او المفرقت على اختلاف انواعها والامر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الاسلحة .

٦ — اخلاء بعض المناطق او عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد مناطق مختلفة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق

المبينة في الفقرة السابقة ، على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويشترط في الحالات المعالجة التي تتخذ فيها التدابير المشار اليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفوية أن تعزز كتابة خلال ثمانية أيام .

« مادة ٣ مكررا — يبلغ نورا كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستماعة بمحام . ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا .

وللمعتقل ولكل ذى شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقا لاحكام القانون .

وتتصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم ، وذلك بعد سماع اقوال المقبوض عليه أو المعتقل والاعين الافراج عنه فورا .

ويكون قرار المحكمة بالافراج نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره . فاذا اعترض على قرار الافراج احيل الاعتراض الى دائرة اخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا . ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا .

وفي جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم . »

« مادة ٦ — يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لحكمة أمن الدولة المختصة ، على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم ، والا تعين الإفراج عن المحبوس فوراً .

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالإفراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة إلى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي .

وأذا اعترض على قرار الإفراج في هذه الحالة أحيل الاعتراض إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض ، على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الإفراج عن المتهم فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا .

وفي جميع الأحوال يكون لن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٧ — يلغى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، كما يلغى نص المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية ونص المادة ٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ونص المادة ٣ مكررا (١) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان ١٣٩٢ (٢٣ سبتمبر ١٩٧٢) .



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بالنظر لما دبر من حوادث شغب وتخريب وعدوان على المال العام والخاص في أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ مما يؤثر على تحقيق الاهداف القومية ويعوق المسيرة الوطنية ويهدد أمن الشعب والامن القومى للدولة ويقوض وحدتنا الوطنية .

وحيث ان احتمال تكرار مثل هذه الحوادث يعد تقويضا جذريا لكل مكاسب الشعب ومؤسساته الدستورية والضمانات التى يوغرها له الدستور لاقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى يامن فيه كل مواطن على نفسه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .

واستلهاما لما عبرت عنه جماهير شعبنا عن تمسكها بالشرعية الدستورية ومؤسساتها الديمقراطية في ظل مجتمع يقوم على اساس سيادة القانون ، ورغبتها الاكيدة في الحفاظ على ثروتها القومية من كل عبث او تخريب .

وحيث ان الوطن فوق كل ذلك يمر بمرحلة حقيقة لا يزاك العدو فيها جائما على جزء غالى من الارض المصرية والعربية .

وبعد الاطلاع على المادة ٧٣ من الدستور التى تنص على ان رئيس الدولة يسهر على تأمين سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان ثابدة دورها في العمل الوطنى .

وبعد الاطلاع على المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً الى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها .

واعمالاً للصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور .

قـرـر :

مادة ١ — حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقاً لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية .

مادة ٢ (١) — ملغاة .

مادة ٣ — الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة مصونة طبقاً للدستور .

ويعاقب بالانفعال الشاقة المؤبدة كل من تجهز بقصد تخريب أو اتلاف الاملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين .

مادة ٤ — اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون وترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة افدنة فأقل وعلى الدخول التي لا تتعدى خمسمائة جنيه في السنة .

(١) ألغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بشأن الاحزاب السياسية .

مادة ٥ — على كل مواطن أن يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما تنوعت وأينما تكون هو وزوجته وأولاده القصر في خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القانون وتدرج في بطاقة ضريبية لكل مواطن ، ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب أو تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والامانة وتحرم من تثبت عليه عن تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

مادة ٦ — يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجهيز يؤدي الى اثاره الجاهر بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لاعمالها ، أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجهيز ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

مادة ٧ — يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضرار تهديد الاقتصاد القومي .

مادة ٨ — يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجهيز أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر .

مادة ٩ — يلغى كل ما يخالف ذلك من احكام .

مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ نشره .

مادة ١١ — يطرح هذا القرار بقانون اعمالا للعادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبى خلال اسبوع من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ صفر سنة ١٣٩٧ (٣ فبراير سنة ١٩٧٧) .



قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بحرية العقيدة وحرية الراى ، تحظر اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو الترويج لمذاهب ترمى الى مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى ومبادئ ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ التى ينص عليها الدستور والتى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين واحترام سيادة القانون وذلك طبقا للاحكام المبينة فى المواد التالية .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها فى قوانين نظام العاملين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام ، لا يجوز تولى الوظائف العليا التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة أو فى القطاع العام أو الوظائف ذات التأثير فى الراى العام ومناصب الاعضاء المعينين فى مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية لكل من يثبت من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى طبقا لاحكام هذا القانون انه يدعو أو يشترك فى الدعوى الى مذاهب تتطوى على انكار للشرائع السملوية أو تتنافى مع احكامها .

ويقدم المدعى العام الاشرافى تقريره فى هذا الشأن الى رئيس مجلس الوزراء او الى المجلس الاعلى للصحافة على حسب الاحوال للنظر فى نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل فى اختصاصها التوجيه والقيادة او التأثير فى الراى العام مع احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية وباحقيتهم فى العلاوات والترقيات .

مادة ٣ — لا يجوز ان يرشح لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعاونية او مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية او اتحاداتها او الهيئات او مجالس ادارة الشركات المساهمة او المؤسسات الصحفية كل من يدعو او يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها مما تحظره المادتان ٩٨ (ا) و ١٧٤ من قانون العقوبات .

وعلى المدعى العام الاشرافى اذا قامت دلائل جدية على ان مرشحا قد اتى افعالا مما نص عليه فى الفقرة السابقة ، ان يعترض على الترشيح بتقرير مسبب بناء على تحقيق جبريه ، ويبلغ هذا التقرير الى المرشح والى الجهة التى تتلقى طلبات الترشيح قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بخمسة عشر يوما على الاقل .

وتصدر الجهات ذات الشأن قرارها فى هذا الاعتراض .

مادة ٤ — لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق او الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ او

بالاشتراك في قيادة الاحزاب او ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة) .

ويعتبر اشتراكا في قيادة الحزب وادارته تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب .

ويخطر المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان باسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى .

ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ان يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد احد المناصب المشار اليها في الفقرة الاولى .

وبيت المجلس في التظلم بأغلبية اعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لاعضاء المجلس .

مادة ٥ — ينرى الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة على الفئات الآتية :

(١) من حكم بادانته من محكمة الثورة في الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بمن شككوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(ب) من حكم بادانته في احدى الجرائم المتعلقة بالمساس بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدى على حياتهم الخاصة أو ايدائهم ببنيا أو مغنويا ، المنصوص عليها بالباب السادس من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وفى المادتين ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (١) من القانون المذكور .

(ج) من حكم بادانته في احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى المبينة في المادة ٨٠ (د) وفي المواد من ٩٨ (أ) الى ٩٨ (د) وفي المواد من ١٧١ الى ١٧٨ من قانون العقوبات . وفي المواد ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن وفي المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية .

(د) من حكم بادانته في احدى الجرائم المنصوص عليها في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد ورد اليه اعتباره .

مادة ٦ — يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قرارا بحرمان اى شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية أو ممارسة اى حق أو نشاط سياسى ، اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراك وفقا لاحكام هذا القانون انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر ، أو قام بالدعوة أو الاشتراك في الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للتراث السيامية أو تتنافى مع احكامها ، سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزبي أو تنظيم معاد لنظام المجتمع .

ويبعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مفترضة في داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة

روح الهزيمة او التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى
والوحدة الوطنية .

واذا كان الامر متعلقا بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى
العام الاشتراكى بإبلاغ المجلس بما هو منسوب الى العضو ،
ولا يجوز له اتخاذ أية اجراءات ضد العضو قبل أن يأذن
له المجلس بذلك .

مادة ٧ — لا تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على من
يصدر بثائهم قرار بالعفو او الاستثناء من رئيس الجمهورية
وذلك بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ — الصحافة ملك للشعب ويصدر رئيس الجمهورية
ورئيس الاتحاد الاشتراكى القرارات المنفذة لذلك بناء على اقتراح
المجلس الاعلى للصحافة .

وتلتزم الصحف ووسائل الاعلام فيما تنشره او تنعيه
باحكام المادة الاولى من هذا القانون وكذلك باحكام القوانين
المنظمة للصحافة والنشر واحكام ميثاق الشرف الصحفى .

ويكون الحزب مسئولا طبقا لقانون تنظيم الاحزاب
السياسية عما تنشره الصحف التى يصدرها . ويلتزم الحزب
بتعيين أحد قياداته مشرفا ومسئولا عن تحرير ما يصدره من
صحف للتعبير عن آرائه .

ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى الجنائية يؤاخذ
تأديبيا كل عضو بتقلبة الصحفيين ينشر او يذيع بالصحف
او بوسائل الاعلام فى الداخل او الخارج امورا تنطوى على
مساس بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى او السلام الاجتماعى
او الوحدة الطنية او المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين او

غير ذلك مما يعد خروجاً على أحكام ميثاق الشرف الصحفي .

والمجلس الاعلى للصحافة ان يطلب من المدعى العام الاشتراكى تحقيق أى بلاغ أو شكوى فى هذا الشأن على ان يقدم تقريراً بنتيجة التحقيق الى المجلس يبلغ الى نقابة الصحفيين .

مادة ٩ — يسرى حكم المادة ٨٠ فقرة (د) وأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بشأن الجُنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر على ما ينشره أو ينعيه أى مصرى فى الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد أو افساد الحياة السياسية وتعمير الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر .

مادة ١٠ — للجنة المنصوص عليها فى المادة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية اذا ما ثبت لها من تقرير المدعى العام الاشتراكى بناء على التحقيق الذى يجريه خروج احيد الاحزاب أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكى الديمقراطى أو قيم المجتمع الروحية والدينية ، وارتكابه أو بعض قياداته أفعالا تهدد السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو اذا قبل فى عضويته أى شخص على خلاف أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة من هذا القانون ، ان توقف لمقتضيات المصلحة القومية العليا أى قرار أو نشاط لاي حزب من الاحزاب السياسية .

ويعلن قرار الائتلاف الى رئيس الحزب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فى مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١١ — يتولى المدعى العام الاشتراكي باعتباره مسئولاً عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الاساسى طبقاً للمادة ١٧٩ من الدستور سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة لاحكام هذا القانون . وله ان يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من أعضاء الهيئات القضائية المنتدبين بمكتبه ويكون لهم فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق طبقاً لقانون الاجراءات الجنائية فيها عدا الحبس الاحتياطى .

ويجوز للمدعى العام الاشتراكي تكليف مامورى الضبط القضائى او اية جهة أخرى بجمع الاستدلالات ، واذا تبين لم قيام دلائل جديده على وقوع جريمة جنائية او تأديبية اثناء مباشرة اختصاصه احال الامر الى النيابة العامة او النيابة الادارية او السلطة التأديبية المختصة لاجراء شئونها فيها .

مادة ١٢ — يخطر المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب بها يتخذ من اجراءات طبقاً لاحكام هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها وعليه ان يقدم تقريراً الى المجلس بها تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقاً بها من قرارات .

مادة ١٣ — مع عدم الاخلال بلية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه كل من يخالف احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة من هذا القانون .

مادة ١٤ — يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،
ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الآخرة سنة
١٣٩٨ (يونيه سنة ١٩٧٨) .



قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤

بشأن الإحداث

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول

أحكام عامة

مادة ١ — يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم
تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب
الجريمة او عند وجوده فى احدى حالات التعرض للانحراف .

مادة ٢ — تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث اذا تعرض
للانحراف فى اى من الحالات الآتية :

١ — اذا وجد متسولاً ، ويعد من أعمال التسول عرض
سلع او خدمات تافهة او القيام بالعباب بهلوانية او غير ذلك مما
لا يصلح مورداً جدياً للعيش .

٢ — اذا مارس جمع اعتقالب السجابر او غيرها من
الفضلات او المهملات .

٣ — اذا قام باعمال تتصل بالدعارة او الفسق او بافساد الاخلاق او القمار او المخدرات او نحوها او بخدمة من يقومون بها .

٤ — اذا لم يكن له محل اقامة مستقر او كان يبيت عادة في الطرقات او امكن اخرى غير معدة للاقامة او المبيت فيها .

٥ — اذا خالط المعرضين للانحراف او المشتبه فيهم او الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

٦ — اذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم او التدريب .

٧ — اذا كان سيء السلوك ومارقا من سلطة ابيه او وليه او وصية او من سلطة امه في حالة وفاة وليه او غيابيه او عدم اهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ اى اجراء قبل الحدث ولو كان من اجراءات الاستدلال الا بناء على اذن من ابيه او وليه او وصيه او امه حسب الاحوال .

٨ — اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن .

مادة ٣ — تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث الذى تقل سنه عن السابعة اذا تعرض للانحراف في الحالات المحددة في المادة السابقة او اذا صدرت منه واقعة تعد جنائية او جنحة .

مادة ٤ — يعتبر الحدث ذا خطورة اجتماعية اذا كان مصابا بمرض عقلى او نفسى او ضعف عقلى واثبتت الملاحظة وفقا للاجراءات والايضاح الدنيية في القانون انه نافذ كليا او جزئيا القدرة على الادراك في الاختيار بحيث يخشى

منه على سلامته أو سلامة الغير وفي هذه الحالة يودع
أحدى المستشفيات المختصة وفقا للإجراءات التي ينظمها
القانون .

مادة ٥ - إذا ضبط الحدث في إحدى حالات التعرض
للانحراف المنصوص عليها في البنود من ١ الى ٦ من المادة ٢ من
هذا القانون انذرت نيابة الاحداث مقولى أمره كتابة
لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل ويجوز الاعتراض
على هذا الأذار أمام محكمة الاحداث المختصة خلال عشرة
أيام من تسلمه . ويتبع في نظر هذا الاعتراض ويتحمل فيه
الاجراءات للمعارضة في الاوامر الجنائية ويكون الحكم فيه
نهائيا .

٥ - وإذا وجد الحدث في إحدى حالات التعرض للانحراف
المشار اليها في الفقرة السابقة بعد صيرورة الاذار نهائيا ،
او وجد في إحدى الجالتين المنصوص عليهما في البندين ٧ و ٨
من المادة ٢ اتخذ في شأنه احد التدابير المنصوص عليها في
هذا القانون .

مادة ٦ - اذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض
عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي فقد الحدث القدرة على الإدراك
أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصابا بحالة مرضية أضعفت
عقلي نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ؛ حكم بإيداعه
أحدى المستشفيات أو المؤسسات المختصة .

ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون
بالنسبة الى من يصاب بأحدى هذه الحالات أثناء التحقيق أو
بعيد صدور الحكم .

الباب الثاني

التدابير والعقوبات

مادة ٧ — فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز ان يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة اية عقوبة او تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات وانما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :

١ — التوبيخ .

٢ — التسليم .

٣ — الالحاق بالتدريب المهنى .

٤ — الالتزام بواجبات معينة .

٥ — الاختبار القضالى .

٦ — الالزام فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٧ — الالزام فى احدى المستشفيات المتخصصة .

مادة ٨ — التوبيخ هو توجيه الحكمة اللوم والتوبيخ الى الحدث على ما صدر منه وتحذيره بالإلا يعود الى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

مادة ٩ — يكون تسليم الحدث الى أحد أبويه أو الى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته سلم الى من يكون أهلاً لذلك من أفراد أسرته فان لم يوجد سلم الى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وتحسن نشأته أو الى أسرة موثوق بها يتعهد عائلتها بذلك .

وانا كان الحدث ذا مال وكان له من يلزم بالاتفاق عليه قانوناً وطلب من حكم تسليمه اليه بتقرير نية لك وجبت على

القاضي ان يعين في حكمه بالتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الحدث او يلزم به المسئول عن النفقة وذلك بعد اعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقة ويكون تحصيلها بطريق الحجز الادارى ويكون الحكم بتسليم الحدث الى غير الملزم بالاتفاق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة ١٠ — يكن اللاحاق بالتدريب المهني بان تعهد المحكمة بالحدث الى المراكز المختصة لذلك او أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تدريبه ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة لهذا التدبير . على ألا تزيد مدة بقاء الحدث في الجهات المشار اليها على ثلاث سنوات .

مادة ١١ — الالتزام بواجبات معينة يكون بحظر ارتياد أنواع من المحال ، أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة ، أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية ، أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة ١٢ — يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات .

نإذا فشل الحدث في الاختبار عرض الامر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الواردة بالمادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٣ — يكون ايداع الحدث في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية او المعترف

بها منها ، وإذا كان الحدث ذا عاهة يكون الإيداع في معبده مناسبه .
لتأهيله ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع .

ويجب الا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في القضايا
وخمس سنوات في الجنيح وثلاث سنوات في حالات التعرض
للإنحراف ، وعلى المؤسسة التي أودع بها الحدث أن تقدم إلى
المحكمة تقريراً عن حالته وسلوكه كل ستة أشهر على الأكثر لتقرير
المحكمة ما تراه في شأنها .

مادة ١٤ - يلحق المحكوم بإيداعه إحدى المستشفيات
المخصصة ، بالجهة التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته .

وتتولى المحكمة الرقابة على عيقله تحت العلاج في فترات
دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها
خلالها تقارير الأطباء وتقرير أخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته
تسمح بذلك وإذا بلغ الحدث سن الحادية والعشرين وكانت
حالته تستدعي استمرار علاجه ينقل إلى إحدى المستشفيات
المختصة لعلاج الكبار .

مادة ١٥ - إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس
عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة يعقوبتها الإعدام
أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن
عشر سنوات وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
يحكم بالسجن .

وإذا كانت الجناية يعقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو
السجن ، تبطل هذه العقوبة يعقوبة الحبس مدة لا تقل
عن ستة أشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن تبطل العقوبة
بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تزيد
على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويميز للمحكومية

بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمدة لا تقل عن سنة طبقاً لإحكام هذا القانون .

٦٠ — أما إذا ارتكب الحدث جريمة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٦ — إذا ارتكب الحدث الذي لا تزيد سنه على خمس عشرة سنة جريمة أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الحدث ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم .

مادة ١٧ — لا تسرى أحكام العود الواردة في قانون العقوبات على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة .

مادة ١٨ — لا يجوز الأمر بوقف تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٩ — ينتهى التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناءً على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراتب الاجتماعية الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائى ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة تستدعى استمرار علاجه نقل إلى إحدى المستشفيات التى تناسب حالته وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢٠ — يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش من أندر طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥ من هذا القانون وأعمال مراقبة

الحدث . اذا ترتب على ذلك تعرضه للانحراف مرة اخرى فى احدى الحالات المشار اليها فى المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٢١ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها من سلم اليه الحدث واعمل اداء احد واجباته اذا ترتب على ذلك ارتكاب الحدث جريمة او تعرضه للانحراف فى احدى الحالات المشار اليها فى المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٢٢ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين عدا الابوين والاجداد والزوج ، كل من اخفى حدثا حكم بتسليمه لشخص او جهة طبقا لاحكام هذا القانون او دفعه للقرار او ساعده على ذلك .

مادة ٢٣ — مع عدم الاخلال بالاحكام الاشتراك المقررة بقانون العقوبات ، يعاقب بالحبس من عرض حدثا للانحراف او لاحدى الحالات المشار اليها فى المادة ٢ من هذا القانون ، بان اعسده لذلك او ساعده او حرضه على سلوكها او سهلها له باى وجه ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر اذا استعمل الجانى مع الحدث وسائل اكراه او تهديد او كان من اصوله او من المتولين تربيته او ملاحظته او مسلما اليه بمقتضى القانون .

وفى جميع الاحوال اذا وقعت الجريمة على اكثر من حدث ولو فى اوقات مختلفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على خمس سنوات .

ويفترض علم الجانى بسن الحدث ما لم يثبت من جانبه انه لم يكن فى مقدوره بحال الوقوف على حقيقة سنه .

الباب الثالث

الاجراءات

مادة ٢٤ - يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية في دوائر اختصاصهم سلطات الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الاحداث او بحالات التعرض للانحراف التي يوجدون فيها .

مادة ٢٥ - يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢٦ - لا يجوز حبس الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة حبسا احتياطيا ، واذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ على الحدث ، جاز الامر بإيداعه احدى دور الملاحظة وتقديمه عند كل طلب ، على الا تزيد مدة الامر بالإيداع الصادر من النيابة العامة على اسبوع ما لم تقرر المحكمة بدها .

ويجوز بدلا من الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، الامر بتسليم الحدث الى أحد والديه او لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب . ويماقب على الاخلال بالواجب المنصوص عليه في الفقرة السابقة بغرامة لا تجاوز عشرين جنيهها .

مادة ٢٧ - تشكل في مقر كل محافظة محكمة او اكثر للاحداث ، ويجوز بقرار من وزير العدل انشاء محاكم للاحداث في غير ذلك من الامكن وتحديد دوائر اختصاصها في قرار انشائها .

مادة ٢٨ — تشكل محكمة الاحداث من قاض واحد ، يعاونه خبيران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء ، ويكون حضورهما اجراءات المحكمة وجوبيا .

وعلى الخبيرين ان يقدموا تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الحدث من جميع الوجوه ، وذلك قبل ان تصدر المحكمة حكمها .

ويعين الخبيران المشار اليهما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية ، وتحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبرا بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢٩ — تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في امر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الاخرى التى ينص عليها هذا القانون ، واذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث .

مادة ٣٠ — يتحدد اختصاص محكمة الاحداث بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او توافرت فيه احدى حالات التعرض للانحراف او بالمكان الذى يضبط فيه الحدث او يقيم فيه هو او وليه او وصيه او امه حسب الاحوال .

ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء ان تتعقد في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث التى يودع فيها الحدث .

مادة ٣١ — يتبع امام محكمة الاحداث في جميع الاحوال التواعد والاجراءات المقررة في مواد الجرح ما لم ينص على خلاف ذلك .

مادة ٣٢ — لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثقة رسمية ن اذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة خبير .

مادة ٣٣ — يجب أن يكون للحدث في مواد الجنايات محام يدافع عنه ، فإذا لم يكن قد اختار محاميا تولت النيابة العامة أو المحكمة ندبه وذلك طبقا للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

وإذا كان الحدث قد جاوزت سنه خمس عشرة سنة فيجوز للمحكمة أن تندب له محاميا في مواد الجنح .

مادة ٣٤ — لا يجوز الا يحضر محاكمة الحدث الا ائاريه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور باثن خاص .

وللمحكمة أن تأمر باخراج الحدث من الجلسة بعد سؤاله أو باخراج أحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة اخراج الحدث أن تأمر باخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالادانة الا بعد انهام الحدث بما تم في غيبته من اجراءات وللمحكمة اعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفى بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم خضوريا .

مادة ٣٥ — يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنايات والجنح وقبل الفصل في أمر الحدث ، أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريرا اجتماعيا يوضح العوامل التي دفعت الحدث للانحراف و التعرض له ومقترحات اصلاحه .

كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة .

مادة ٣٦ — إذا رأت المحكمة أن حالة الحدث البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت

ونظرة تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تلزم
لذلك ، ويوقف السير في الدعوى الى أن يتم هذا الفحص .

مادة ٣٧ — لا تقبل الدعوى المدنية امام محكمة الاحداث .

مادة ٣٨ — يكون الحكم الصادر على الحدث بالتدابير واجب
التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف .

مادة ٣٩ — كل اجراء مما يوجب القانون اعلانه الى الحدث
ويكل حكم يصدر في شأنه ، ويبلغ الى أحد والديه أو من له
الولاية عليه أو الى المسئول عنه ، ولكل من هؤلاء أن يباشر
المصلحة الحدث طرق الطعن المقررة في القانون .

مادة ٤٠ — يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة
الاحداث ، عدا الاحكام التي تصدر بالتوبيخ ويتسلم الحدث
لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها إلا خطأ
في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر فيه .

يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة
الابتدائية .

مادة ٤١ — اذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار ان سنه
جاوزت الخامسة عشر ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لا يجاوزها ،
رفع رئيس النيابة الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة
النظر فيه وفقاً للقانون .

واذا حكم على متهم باعتبار ان سنه جاوزت الثامنة عشرة ،
ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة
الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه والقضاء
بالغناء حكمها واحالة الاوراق الى النيابة العامة للتصرف
فيها .

وفي الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٢٦ من هذا القانون .

وإذا حكم على متهم باعتباره حدثاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين .

مادة ٤٢ — يختص قاضي محكمة الأحداث التي يجري التنفيذ في دائرتها دون غيره ، بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة على الحدث على أن يتقيد في الفصل في الأشكال في التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

كما يختص قاضي محكمة الأحداث بالإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقديم إليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير .

ويتولى قاضي الأحداث أو من ينوبه من خبري المحكمة زيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ومعاهد التأهيل المهني والمستشفيات المتخصصة وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث والواقعة في دائرة اختصاصها وذلك كل ثلاثة أشهر على الأقل .

ولقاضي محكمة الأحداث أن يكتب بالتقارير التي تقدم له من تلك الجهات .

مادة ٤٣ — يتولى المراقب الاجتماعي الإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من هذا القانون وملاحظة المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له

وللقائمين على تربيته وعليه أن يرفع إلى المحكمة تقارير دورية عن الحدث الذي يتولى أمره الاشراف عليه .

وعلى المسئول عن الحدث لخبر المراقب الاجتماعى فى حالة موت الحدث أو مرضه أو تغيير مسكنه أو غيابه دون إذن وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه .

مادة ٤٤ — اذا خالف الحدث حكم التدابير المفروض عليه بمقتضى احدى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع اقوال الحدث باطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الاقصى المقرر بالمواد المشار اليها أو أن تستبدل به تدبيراً آخر يتفق مع حالته .

مادة ٤٥ — للمحكمة فيما عدا التدبير المنصوص عليه فى المادة ٨ أن تأمر بعد اطلاعها على التقارير المقدمة اليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم اليه ، بانتهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون .

واذا رفض الطلب المشار اليه فى الفقرة السابقة فلا يجوز تجديده الا بعد مرور ثلاثة اشهر على الاقل من تاريخ رفضه .

ويكون الحكم الصادر فى هذا الشأن غير قابل الطعن .

مادة ٤٦ — لا ينفذ أى تدبير اغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به ، الا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى .

مادة ٤٧ — لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على المحكوم عليهم الخاضعين لاحكام هذا القانون .

مادة ٤٨ — لا يلزم الإحداث بأداء أية رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بهذا القانون .

مادة ٤٩ — يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على الأحداث في مؤسسات عقلية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

ويجوز تأهيلهم اجتماعيا عن طريق مشروعات التعمير والإصلاح الزراعي في المناطق النائية .

مادة ٥٠ — ينشأ لكل حدث ملف للتنفيذ يضم اليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه ما يصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وإحكام ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذا القانون .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٥١ — تطبق الأحكام الواردة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون .

مادة ٥٢ — جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محاكم الأحداث تحال إلى المحاكم المذكورة بحالتها .

مادة ٥٣ — تنقضي المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، والمواد

من ٢٤٣ الى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الاحداث
من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية .
والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث المشردين . كما
يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٥٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية : ويعمل به
من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو
سنة ١٩٧٤) .



فهرس

صفحة

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات ٦

الكتاب الاول

احكام عامة

- | | |
|----|--|
| ٧ | الباب الاول - قواعد عمومية |
| ٩ | الباب الثانى - انواع الجرائم |
| | الباب الثالث - العقوبات |
| ١٠ | القسم الاول - العقوبات الاصلية |
| ١٣ | القسم الثانى - العقوبات التبعية |
| ١٦ | القسم الثالث - تعدد العقوبات |
| ١٧ | الباب الرابع - اشتراك عدة اشخاص فى جريمة واحدة |
| ١٩ | الباب الخامس - الشروع |
| ٢٠ | الباب السادس - الاتفاقات الجنائية |
| ٢١ | الباب السابع - العبود |
| ٢٤ | الباب الثامن - تعليق تنفيذ الاحكام على شرط |
| ٢٥ | الباب التاسع - اسباب الاباحة ومواقع العقاب |
| ٢٦ | الباب العاشر - المجرمون الاحداث |
| ٢٧ | الباب الحادى عشر - العفو عن العقوبة والعفو الشمل |

صفحة

الكتاب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها

- الباب الاول — الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من
٢٨ جهة الخارج
- الباب الثاني — الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من
٤٠ جهة الداخل
- الباب الثاني مكررا — المفرقات
- ٥١
- الباب الثالث — الرشوة
- ٥٢
- الباب الرابع — اختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر
- ٥٧
- الباب الخامس — تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم
٦٥ في أداء الواجبات المتعلقة بها
- الباب السادس — الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين
٦٨ لافراد الناس
- الباب السابع — مقاومة الحكام وعدم الامثال لوامرهم
٧٠ والتعدي عليهم بالسب وغيره
- ٧٣
- الباب الثامن — هرب المحبوسين واخفاء المجانين
- الباب التاسع — فك الاختام وسرقة المستندات والاوراق
٧٦ الرسمية المودعة
- الباب العاشر — اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها
٧٨ بدون حق
- ٧٩
- الباب الحادي عشر — الجنح المتعلقة بالاديان

صفحة

- الباب الثانى عشر - اطلاق الميساتى والآثار وغيرها من
الاشياء العنوية ٨٠
- الباب الثالث عشر - تعطيل المواصلات ٨٢
- الباب الرابع عشر - الجح الذى تقع بواسطة المحف
وغیرها ٨٥
- الباب الخامس عشر - المسكوكات والزيوف المزورة ٩٨
- الباب السادس عشر - القزوير ١٠١
- الباب السابع عشر - الاتجار فى الاشياء المنوعة وتقليد
علامات البوستة والطراف ١٠٧

الكتاب الثالث

الجنایات والجنح التى تحصل لاحاد الناس

- الباب الاول - القتل والجرح والضرب ١٠٩
- الباب الثانى - الحريق عمدا ١١٦
- الباب الثالث - اسقاط الحوامل ومنع وبيع الاثربة
والجواهر المغشوشة المفرة بالصحة ١١٨
- الباب الرابع - هتك العرض وانسداد الاخلاق ١١٩
- الباب الخامس - القبض على الناس وجسهم بتون وجه
حق وسرقة الاطفال وخطف البنات وهجر
العائلة ١٢٢
- الباب السادس - شهادة الزور واليمين الكاذبة ١٢٥

صفحة

١٢٧ الباب السابع — القذف والسب وافتشاء الاسرار

١٣٢ الباب الثامن — السرقة والاغتصاب

١٤٠ الباب التاسع — القمار

١٤٤ الباب العاشر — النصب وخيانة الامانة

١٤٧ الباب الحادى عشر — تعطيل المزايدات والغش الذى يحصل
فى المعاملات التجارية

١٤٨ الباب الثانى عشر — ألعاب القمار والنصيب والبيع والبراء
بالنمرة المعروفة باللوتيرى

١٤٩ الباب الثالث عشر — التخريب والتعيب والاتلاف

١٥٤ الباب الرابع عشر — انتهاك حرمة ملك الغير

١٥٦ الباب الخامس عشر — التوقف عن العمل بالمضائق ذات
المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل

الكسب الرابع

١٥٨ المخالفات

تشريعات متفرقة اخرى

١٦٥ قرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل
بعض احكام قانون العقوبات

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض
احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

١٧٠

صفحة

١٨١	استدراك للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
١٨٢	القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية
١٨٥	القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمحل حرية المواطنين في القوانين القائمة
١٩٨	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
٢٠٢	قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى
٢١٠	قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث

تم بحمد الله

Bibliotheca Alexandrina



0404456

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الارمن — أول شارع الجيش

تليفون : ٩٠٨٣١٨